تصوير

أحمد ياسين



شهرية الشرق الأوسط

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن MESC

دراسات استراتيجية

تقدير موقف الثورات العربية



إبراهيم عبد الكريم — جواد الحمد

خيري عمر — عبد الحميد الكيالي

محمد الجمل — مروان الأسمر

نبيل برغال

٢٣



شهرية الشرق الأوسط

(٢٣)

دراسات استراتيجية



تقدير موقف الثورات العربية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – ٢٠١٢

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

دراسات استراتيجية

تقدير موقف الثورات العربية

المشاركون

إبراهيم عبد الكريم | جواد الحمد

خيري عمر | عبد الحميد الكيالي

محمد الجمل | مروان الأسمر

نبيل برغال

شهرية الشرق الأوسط

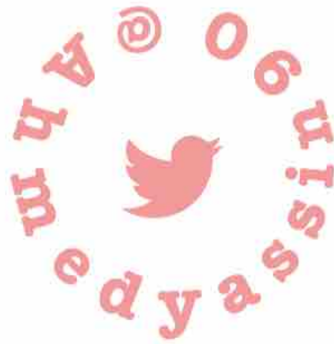


المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٢/٨/٣٠١٩)

المحتويات


@Ahmedyassin90

المقدمة

شكلت الثورات العربية تحولاً استراتيجياً في البلاد العربية؛ إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في البلاد العربية، هذا من جانب، ومن جانب آخر بشّرت الثورات العربية بحرية وديمقراطية جديدة في المنطقة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري ستؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية.

وقد مضى على هذه التحولات والثورات أكثر من عام ونصف أطاحت خلالها بأربعة أنظمة (مصر وتونس وليبيا واليمن)، وتسعى للإطاحة بالنظام في سوريا، وتسببت بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من البلدان الأخرى، خاصةً في الأردن والمغرب، ومن هنا تبرز أهمية دراسة الثورات العربية القائمة والناجزة واتجاهاتها وتداعياتها وفق مؤشرات أولية ضمن هذا الإصدار من سلسلة شهرية الشرق الأوسط يسعى إلى تقديم قراءة معمقة لواقع الثورات الإصلاحات العربية ومستقبلها.

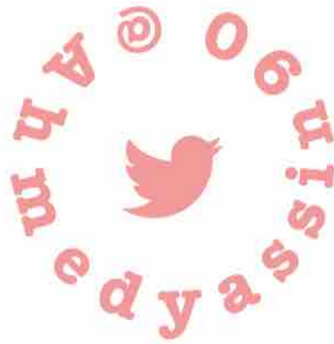
يندرج هذا الإصدار الخاص بتقدير موقف الثورات العربية ومواقف الدول العربية منها في إطار اهتمام مركز دراسات الشرق الأوسط في الثورات العربية ومتابعة آخر المستجدات المتعلقة بها، وقد احتوى الإصدار على ستة محاور، يعرض المحور الأول منها لثورة ٢٥

يناير المصرية، بينما يعرض الثاني لأهم نقاط القـوة ونقـاط الضـعف لكل من النظام الحاكم والثوار في كل من اليمن وسوريا وليبيا. ومـن ثم يتناول المحور الثالـث الانعكاسـات الـتي يمكـن أن تـؤثر في مسـار التحول الديمقراطي في مصر وتونس جرّاء الثورات العربية الأخـرى؛ حيث أظهرت الدول العربية قابليـة عاليـة للتـأثر والتـأثير في بعضـها البعض بسبب الطبيعة المتشابهة لبنية النظام السياسي والاجتمـاعي في أغلب أقطار الوطن العربي.

ويناقش المحور الرابع الثورة السورية والآثار المترتبـة علـى محـور الممانعة بأطرافه المختلفة بسبب حالـة عـدم الاسـتقرار الـتي تشـهدها سوريا، فمحور الممانعة بأقطابه الرئيسية: إيـران وحـزب الله وحمـاس سوف يشهد إعـادة تموضـع وترتيـب أوراق في حـال نجحـت الثـورة السورية في إسقاط النظام والإطاحـة بواحـد مـن أهـم أقطـاب هـذا المحور، النظام السوري القائم، والذي يعتـبر حلقـة الوصـل الرئيسـية التي تعمل على إبقاء هـذا المحـور فـاعلاً في ممارسـة دوره في المنطقـة، وحتى إن استطاع النظام الثبات في وجه الحراك الشعبي والمحافظة على وجوده فإن الأمور لن تعود كالسابق، وسوف تفرض هذه التحركات مخرجات جديدة يتوجب التعامل معها بناء على أسس أخرى غير التي كانت سائدة في السابق. ويتناول المحور الخامس الموقف السعودي مـن الثورات العربية.

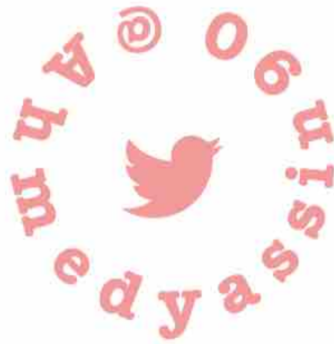
وينتقل المحور السادس ليناقش السيناريوهات المتوقعة في فترة ما بعد الثورات، وذلك من خلال التركيز على أهم الفرص والتحديات التي تواجه كل من الأنظمة الحاكمة والثورات والسياسات المتداولة التي يمكن أن تفضي إلى تحقيق الأهداف، ويختتم الكتاب بخلاصة تقدم عرضاً مركزاً عن العقدة في الثورات القائمة حالياً، بالإضافة إلى أهم السياسات التي من شأنها أن تسهم في إنجاح هذه الثورات وتحقيق أهدافها.

يبقى أن ننوه بأن مادة هذا الإصدار أعدت في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو من العام ٢٠١١، وتم نشرها إلكترونياً بشكل مجزء، ونظراً لأهمية المادة وحرص المركز على تأصيل فهم صحيح لواقع ومستقبل الثورات العربية فقد ارتأى نشرها في كتاب مستقبل.


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

ثورة ٢٥ يناير المصرية


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

ثورة ٢٥ يناير المصرية

مقدمة

لم يكن أكثر المتفائلين في مصر يرى بمظاهرات ٢٥ كانون ثاني/ يناير بداية ثورة يقل نظيرها على مستوى العالم، وينطبق ذلك على أصحاب الميل الإصلاحى وذوي المزاج الثوري، أو الإصلاحيين والثوريين، في آن معاً، فالإحباط المتراكم اجتاح ثلاثة أجيال من المصريين على الأقل، منذ الجيل الذى كان في الجامعات في أواخر ستينات القرن الماضى، كما أن الفشل الذى مُنيت به جهود الإصلاح منذ منتصف ثمانينات القرن نفسه أضعف ثقة من سعوا إليه في قدرتهم على التغيير.

وانتشرت عدوى الصراعات الصغيرة في الساحة السياسية المصرية وأصابت الجميع بأشكال مختلفة ودرجات متباينة، حتى عندما أطاحت الثورة التونسية بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ظل أركان النظام في مصر "نائمين على حرير"، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في ١٩ كانون الثاني/ يناير من أن "مصر ليست تونس.. دا [هذا] كلام فارغ".

بدأت أحداث الثورة المصرية بتظاهرات سلمية يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير شارك فيها آلاف المحتجين في القاهرة، وعدد من المحافظات،

استجابةً لدعوات شعبية وشبابية، واختار الداعون إلى هذه التظاهرات يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير بالتحديد لمصادفته عيد الشرطة، وذلك تضامناً مع خالد سعيد، الشاب المصري من الإسكندرية، الذي اعتقل وعذب حتى الموت في أحد أقسام الشرطة في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

وأدت هذه التظاهرات في يومها الأول إلى سقوط أربعة قتلى نتيجة الصدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن المصرية التي تعاملت بعنف في هذا اليوم، غير أن سلوكها زاد في التطرف واستخدام العنف المفرط في الأيام التالية في ضوء استمرار التظاهرات التي وصلت ذروتها يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير، وهو ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى، واعتقال المئات في عدة مدن مصرية، بينها العاصمة القاهرة، في حين أفادت الأنباء بإحراق مقار للحزب الوطني الحاكم، ومراكز للشرطة.

وفي أعقاب هذه التظاهرات طلب الرئيس المصري محمد حسني مبارك من الحكومة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير التقدم باستقالتها؛ موضحاً أنه سيكلف حكومة جديدة، كما عين في اليوم التالي الوزير عمر سليمان نائباً له، ولكن التظاهرات استمرت في الأيام التالية في مختلف المدن المصرية، وبخاصة في ميدان التحرير وسط القاهرة الذي شهد عدة تظاهرات مليونية تبلور فيها المطلب الرئيس للثورة برحيل الرئيس مبارك، وإسقاط النظام.

وشكل يوما ٢ و٣ شباط/ فبراير نقطة تحول في أحداث الثورة المصرية؛ إذ هاجمت مجموعة من المؤيدين لمبارك المتظاهرين في ميدان التحرير مستخدمين وسائل عديدة، منها الخيول والجمال، فضلاً عن العصي والأدوات الحادة والزجاجات الحارقة، وصولاً إلى إطلاق الرصاص الحي، غير أن ثبات المعارضين في الميدان، بما توافر لديهم من وسائل للدفاع عن أنفسهم، أضاف زخماً إضافياً إلى الثورة واستمرارها.

وقدم الرئيس مبارك عدة مبادرات لم تكن كافية في نظر المحتجين، من أبرزها: تعديلات دستورية، وتفويض صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، غير أن استمرار التظاهرات وتوسعها أدى في النهاية إلى تنحي مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر للثورة في ١١ شباط/ فبراير، وذلك بعد ثلاثين عاماً قضاها في الحكم.

ويقدم مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن من خلال هذا التقرير عن الثورة المصرية قراءة تحليلية تستشرف الاتجاهات المستقبلية لمواقف الأطراف الفاعلة والمتأثرة بالتحولات الجارية في مصر، ومن أبرزها: موقف السلطة، والنخب السياسية، والفئات الاجتماعية المصرية، والمواقف الدولية، إضافة إلى الموقف الإسرائيلي؛ بوصفه أبرز المتخوفين من التحول المصري، ونضع هذه القراءة، التي أسهم فيها عدد من المختصين، بين أيدي المهتمين من صناع القرار والنخب السياسية والثقافية العربية.

أولاً: موقف السلطة والنخب السياسية والفئات الاجتماعية المصرية

١ . تقدير موقف السلطة المصرية

موقف السلطة وتطوره خلال الثورة

أ- لم يكن لدى السلطة السياسية (وزارة الداخلية المصرية)، منذ بداية أحداث الثورة، استراتيجية أمنية قادرة على التعامل مع حالات الاحتجاج الاجتماعي الكبيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بجيل الشباب، ومن هنا فقد ظهر نوع من الجمود في السياسة الأمنية، صاحبه انتهاكات لحقوق الإنسان، وحالات قتل عمد، مما أدى إلى الانتقال من الاحتجاج على سياسات الدولة إلى تحدي إرادتها، ومقاومة السلطة السياسية بشكل يتماثل مع خبرات التحرر من الاستعمار، وعكس تبني الثوار للأهازيج الوطنية، ورفع العلم المصري شارة للثورة طبيعة الصراع بين السلطة والمجتمع، التى يمكن تلخيصها في الصراع حول استقلال الوطنية المصرية، وليس مجرد إزالة نظام سياسي ترتكز مقوماته على أجهزة الأمن.

ب- تشكل الإطار الفكرى للثورة ليشمل مطالب كل الفئات الاجتماعية، والشرائح العمرية، بحيث لم تقتصر فقط على الكيانات السياسية المعارضة للسلطة، ولكنها وسعت الإطار

الوطني، وانضمت فئات اجتماعية ترى أن النظام القائم لا يلبي الطموحات الوطنية المصرية.

ت- في هذا السياق تشكل المحتوى الاجتماعي للثورة، وهو ما أدى بالسلطة السياسية إلى مواجهة مشكلات جديدة في التعامل مع أحداث الخروج على سلطتها، فخلال العقود الماضية تشكلت العقيدة الأمنية على مواجهة التنظيمات التقليدية وتفكيكها، ولكنها في هذه المرة واجهت نوعاً من التنظيمات الحديثة يصعب السيطرة عليها، ولدى محاولة السلطة إضعاف التنظيمات الحديثة (شباب الإنترنت) خاضت صراعاً مع كل فئات المجتمع وشرائحه، وذلك عندما أوقفت شبكة الإنترنت وشبكات الهواتف النقالة، وقد شكلت هذه السياسة بداية لسلسلة من الأخطاء الاستراتيجية التى أضعفت مبادرات السلطة في حل الأزمة السياسية.

ث- كشفت تداعيات أحداث الثورة عن هشاشة النظام السياسي وتفككه، كما كشفت عن الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية، وبخاصة بين الأجنحة الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية، وقد ساعد هذا التفكك، وبخاصة بعد هروب وزارة الداخلية، على بلورة مطالب الثورة يوم السبت ٢٩ كانون الثاني/ يناير بالمطالبة بإسقاط النظام وليس إصلاحه، وهذا

التطور يعتبر منطقياً، ليس فقط بسبب حالة التردي داخل النظام السياسي، ولكن بسبب العنف المفرط الذى لقيته الجماهير منذ الثلاثاء (٢٥ كانون الثاني/ يناير)، وقد ساعد تباطؤ رد فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة المزيد من المطالب التى تتعلق بتصفية النظام ومحاسبته، والدعوة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الاتجاهات المستقبلية لموقف السلطة ممثلة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد انهيار جهاز الأمن، ظهر الجيش بوصفه المؤسسة الوطنية المحايدة بين المحتجين والسلطة السياسية، وصدرت تصريحاته الأولى لتحدد أن مهمته تتمثل في الحفاظ على الأمن وليست في التدخل لصالح أي من الأطراف، وبغض النظر عن الخلفيات السياسية لهذا الموقف، فقد ترتب على حياد الجيش حدوث تساند في العلاقات المدنية–العسكرية، بحيث صارت هذه العلاقة تشكل عصب الاستقرار السياسي في الدولة، وقد ظهر ذلك في الالتزام المتبادل بترقية الروح الوطنية، والعمل على تأمين مستقبل البلاد، والحفاظ على مقدراتها، وانعكس هذا التوافق في البيانات التى أصدرها الجيش في فترة ما بعد تنحي الرئيس مبارك والتي تلبي مطالب الجماهير، ومن المتوقع أن يشكل هذا التوافق قاطرة التحول السياسي في مصر في الفترة المقبلة، وبمستوى حضاري وطني يسوده الأمن والثقة والمراقبة والمحاسبة في الوقت نفسه.

٢. موقف النخب السياسية والفئات الاجتماعية المشاركة في الثورة

تتمثل السمة الرئيسة للتركيبة الاجتماعية للثورة المصرية في أنها ثورة شعبية سعت لتحقيق تحول سياسي عميق في الدولة المصرية، وبشكل عام تتكون التركيبة الاجتماعية من الفئات والكيانات التالية:

أ- **جيل الشباب**: يعد جيل الشباب- بشكل عام- قلب الثورة المصرية، فهو الذي قام بالتمهيد لبدء الثورة وإعلان موعدها، وبالنظر للخلفيات السياسية لجيل الشباب، يلاحظ أن غالبيتهم ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، وذلك بالإضافة إلى فئة واسعة من غير المنتمين سياسياً، الذين يتطلعون لدور سياسي.

ب- **التنظيمات السياسية**: باستثناء الحزب الوطني، شاركت معظم التنظيمات السياسية، بشكل أو بآخر، وتمثلت المساهمة الأساسية في جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، فيما كانت مشاركة الأحزاب السياسية المرخصة هامشية، أو غير موجودة، وهذا الوضع سوف يثير إشكالات حول مستقبل النظام الحزبي في مصر، وبخاصة في ظل تبلور حركات سياسية جديدة تعبر عن الثورة والشباب، وبشكل يهدد الأحزاب التقليدية العتيدة.

ت- **الأفراد**: شاركت أعداد كبيرة من الأفراد غير المنتمين سياسياً، وقد

ساعد كسر حاجز الخوف من السلطة على تشجيع الأفراد لتأييد الثورة؛ رغبة في إصلاح أحوال البلاد في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شكلت مشاركة هؤلاء زخماً إضافياً للثورة أضفي عليها طابعاً شعبوياً، حيث ساهم في تقويض قدرة السلطة على إجهاض الثورة، كما أنه، في الوقت ذاته، يعد ضمانة للاستمرار في تحقيق الإصلاح السياسى.

ث- **الفئات الاجتماعية:** شهدت تركيبة جماهير الثورة تنوعاً شديداً شمل المستويات المختلفة في المجتمع المصري، بحيث يمكن القول: إن الثورة لا تعبر عن فئة اجتماعية محددة، ولكنها شملت: الأغنياء والفقراء، والجامعيين والنقابيين، وبعض رجال الأعمال، وأيضاً الفئات العمرية المختلفة، فيما شكلت الطبقة الوسطى العمود الفقري للثورة الذي ساعدها على الاستمرار لأكثر من أسبوعين.

ج- **النخبة الثقافية:** انضمت النخبة الثقافية بتوجهاتها المختلفة: الإسلامية والليبرالية والاشتراكية إلى الثورة، وبدأت في التعبير عن مطالبها في وسائل الإعلام المختلفة، وخلال أحداث الثورة ركزت النخبة الثقافية على القضايا الوطنية المشتركة، ولم تتطرق للقضايا الخلافية بين التيارات الفكرية، غير أنه في الفترة القادمة من المتوقع أن تثار القضايا الخلافية، وبخاصة ما يتعلق بهوية الدولة، وطبيعة النظام السياسي.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول: إن الوضع السياسي في مصر وصل إلى حالة من التكافؤ بين الدولة والمجتمع، ويتوقف استمرار هذا التكافؤ على مدى قدرة الطرفين على التلاقي على المصلحة الوطنية، ورغم أن التوافق يشكل السمت العام للعلاقة في المرحلة الحالية، إلا أنه يواجه تهديدات في المدى القريب.

ثانياً: المواقف الدولية من الثورة المصرية وتطورها واتجاهاتها المستقبلية

بدا واضحاً ارتباك المواقف الدولية إزاء تنحي الرئيس مبارك في ١١ شباط/ فبراير، وذلك على شاكلة مواقفها عندما انطلقت الثورة المصرية قبل ثمانية عشر يوماً في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، ويشير هذا الارتباك إلى أن عدداً من دول العالم ما تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت لتستوعب ما حدث في مصر، ولتبلور مواقفها إزاء عهد ما بعد مبارك، وبخاصة أنها لم تتنبأ بهذا التحول السريع، ولم تتوقع أن يسقط النظام بهذه الطريقة، وهو ما أربك سياساتها السابقة، ودفعها للبحث عن سياسات مؤقتة بانتظار رسم استراتيجيات تناسب التحول الجديد.

١ . موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتطوره خلال الثورة

أ- جزمت الدوائر الغربية الرسمية بأن ثورة تونس لن تصل إلى مصر، ورأت زارة الخارجية الأمريكية، على لسان المتحدث باسمها فيليب كراولي، أن كرة الثلج التونسية لن تمتد إلى دول

أخرى في المنطقة، وكان كلامه هذا في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، وذلك قبل ثلاثة أيام على مظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير التى أشعلت الثورة المصرية.

ب- اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الدولي الأبرز لنظام الرئيس مبارك، موقفاً متحفظاً، متذرعةً بترك الأمر للشعب والجيش المصريين، غير أن استمرار التظاهرات وانتشارها في القاهرة ومختلف المحافظات المصرية الكبرى أقنع الولايات المتحدة بنهاية نظام حسني مبارك، وهو ما دفع الرئيس باراك أوباما إلى أن يهنئ الشعب المصري في أعقاب تنحي مبارك في ١١ شباط/ فبراير، على الرغم من تداعيات ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وبرغم ضغوط الكثير من حلفائها في المنطقة بهدف توجيه سياساتها لدعم النظام والمحافظة عليه، وإعطائه الفرصة، خوفاً من تكرار المشهد ذاته - وهو الأمر المتوقع-في هذه الدول التي لا تملك من مقومات القوة ما يملكه نظام حسني مبارك.

ت- اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية عبارات صُنفت على أنها تحول في الموقف الأمريكي مثل: "نتمنى أن تنتهي أعمال العنف في مصر" (٢٨ كانون الثاني/ يناير)، و"الانتقال المنظم للسلطة" (٣٠ كانون الثاني/ يناير)، و"لا بد أن يتم انتقال السلطة الآن وبطريقة ناجعة" (١ شباط/ فبراير)، وفي نهاية المطاف فقد

تحققت هذه الرغبات بطريقة ما، وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة تخلت عن نظام مبارك وحكومته في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام فقط من بدء ثورة الشعب المصري في ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

ث- على الرغم من تعيين عمر سليمان في منصب نائب الرئيس، التي اعتبرت الخطوة الأولى من نوعها منذ تسلم مبارك لسلطاته في عام ١٩٨١، وتعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق، وإطلاق وعود بالإصلاح الدستوري، وإعلان مبارك عدم ترشيحه لنفسه ولا لابنه لانتخابات الرئاسة القادمة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، فقد باشرت الولايات المتحدة بإرسال رسائل متعددة تطالب بأن يكون الانتقال المنظم في "إطار زمني محدد"، ومثل ذلك نقطة تحول أخرى في موقف السياسة الخارجية الأمريكية من مجريات الأحداث في مصر، جرياً على عادتها عندما يفقد النظام الحليف أهميته الاستراتيجية وقدرته على خدمة أهدافها في الإقليم الذي يعيش فيه.

ج- كان لافتاً موقف وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٦ شباط/ فبراير التي أيدت فيه إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسة التي تمر بها مصر.

٢. مواقف الاتحاد الأوروبي وتطورها خلال الثورة

أ- أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في ٣ شباط/ فبراير وقعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى "قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر، و"إدانتها للعنف"، داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم والفوري نحو "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة، وتأخذ بيد مصر لمواجهة التحديات،" الأمر الذي اعتبر تسليماً لتحول أصبح مؤكداً، وخارج دائرة الحساب، وإشارة إلى القوى الجديدة بعدم ممانعتها للوضع الجديد أصلاً في ترتيب أهم مصالحه مع القيادات الجديدة.

ب- وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير أطلق وزير الخارجية السويدي وصف "تسونامي الديموقراطية" على ما يحدث في مصر، ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بـ"إصلاحات اقتصادية مستدامة"، و"انتخابات رئاسية ديموقراطية تجري لاحقاً خلال العام"، كما عبر في ٤ شباط/ فبراير كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو عن قلقهم إزاء ما يحدث، ودعوا إلى إيقاف العنف، في إشارة إلى المتظاهرين المؤيدين لمبارك الذين قاموا بالاعتداء على المحتجين في ميدان التحرير، كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع،

وشددوا على التحول نحو الديموقراطية.

ت- ومع ذلك، حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن أشار باستمرار إلى فكرة سيادة الدولة وعدم التعدي عليها، وفي هذا الشأن صرحت الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرن آشتون في ٢٢ شباط/ فبراير: "إن جميع تصريحاتنا كانت واضحة، وتقول بأن الأمر متروك لمصر وللمصريين، وعليهم السير معاً إلى الأمام، ومن الضروري جداً أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة".

٣. الاتجاهات المستقبلية لموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

أ- لا تستطيع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ممارسة دور "الواقعية السياسة" لفترة طويلة، فقد كانت تدعم نظام مبارك منذ توليه الحكم بدعوى حفاظه على الاستقرار في المنطقة في وجه تهديد "الإسلام الأصولي"، غير أن "سلطة الشارع" سلكت طريقاً مغايراً، وأخذت "رياح التغيير" تعصف بقوة في مصر، وبدا واضحاً لمراكز صناعة القرار الدولي أن الشعب المصري عازم على أن لا يفوِّت قطار التغيير.

ب- شكلت مسألة الانتخابات الحرة، التي كانت على الدوام أحد أبرز الإصلاحات التي يدعو إليها القادة الغربيون، معضلة بالنسبة إليهم، حيث أنها تجلب الإسلاميين إلى دائرة السلطة السياسية،

وهذا ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجنبه، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً اليوم، فهناك حديث عن تشكيل حكومة ائتلافية في مصر، من المرجح أن يتمكن الإسلاميون من المشاركة فيها، فهم وعدوا بأنهم سيدعمون الحكومة الجديدة لبناء دولة مدنية تلتزم بالدستور بعد تعديل مواده المانعة للحريات والديموقراطية.

ت- شكلت مصر في عهد مبارك مرتكزاً أساسياً في "محور الاعتدال" الذي ضم كلاً من السعودية والأردن. وهو محور متحالف مع الولايات المتحدة والغرب مقابل ما يطلق عليه محور الدول "الممانعة" في المنطقة، الذي يضم كلاً من سوريا وإيران، إضافة إلى حزب الله وحماس، وفي ضوء التحولات الجارية في مصر، فمن المرجح أن تبدي الحكومة الجديدة انفتاحاً على مجموعة دول الممانعة وحركاتها، استجابة للشرعية الشعبية التي تتبنى مواقف توافقت مع خط الممانعة إزاء الولايات المتحدة.

ث- كما يُتوقع أن تفسح مرحلة ما بعد مبارك، التي من شأنها أن تصبح أقل حماسة حيال الغرب، مجالاً أمام قوى دولية أخرى لتلعب أدواراً مختلفة في المنطقة؛ إذ تعد روسيا والصين أكثر اهتماماً في تحقيق مصالحها الاقتصادية اليوم من الاهتمام بالوضع الإيديولوجي في الدول العربية، ويضاف إلى هذه الدول تركيا بوصفها قوة إقليمية صاعدة.

ثالثاً: الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية واتجاهاته المستقبلية

أجمعت ردود الفعل والتقديرات الإسرائيلية- استراتيجياً مع الصراع العربي الإسرائيلي إزاء الثورة في مصر- على أن هذا الحدث يعني إسرائيل، لما له من مفاعيل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت إسرائيل هي الوحيدة بين دول العالم التي عبرت، في المحادثات المغلقة، وفي بعض التصريحات، عن أملها بأن يصمد نظام مبارك أمام الغضب الشعبي الذي اجتاح البلاد، خلافاً لما كتبه نتنياهو عن الدول العربية في كتابه" مكان تحت الشمس"الذي اتهم فيه العرب بأنهم غير ديموقراطيين، وقال إن إسرائيل واحة الديموقراطية في الشرق الأوسط.

١ . محددات الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

يمكن تأطير المحددات التي حكمت الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص، بالتخوف من تغيير الأوضاع في مصر، وسقوط نظام مبارك، وانعكاسات ذلك على إسرائيل، وفي التفاصيل تعتبر أهم هذه المحددات من المنظور الإسرائيلي:

أ- يعد" السلام" مع مصر، من منظور الأمن القومي الإسرائيلي، كنزاً استراتيجياً، ويعترف الإسرائيليون لنظام مبارك أن مواقفه كانت "مرنة ودافئة وحميمية" حيال إسرائيل، وأنه صنع ما يسمونه "الاستقرار في الشرق الأوسط،"، وحارب "القوى المتطرفة" وفي

مقدمتها حركات الإسلام السياسي، كما تسبب بإضعاف تنامي قـوة حماس بعد فوزها في انتخابات ٢٠٠٦ الفلسطينية، ويمثل اتفاق السلام مع مصر وتطبيع العلاقات معها قيمة سياسية وأمنية ونفسية لدى إسرائيل، ومن ثم فإن العودة إلى "وضع الصراع" أو حالة "اللاحرب واللاسلم"، حتى وإن كان بارداً وغير معلن، سيؤثر بشكل كبير على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، ومن ثم سيدفع إلى تزايد فرص التهديد الوجودي للدولة على المديين المتوسط والبعيد.

ب- يمنح اتفاق السلام مع مصر إسرائيل ميزات أمنية كثيرة؛ إذ أن نزع شبه جزيرة سيناء من السلاح وحدد أعداد حرس الحدود المصريين، كما مكّن الجيش الإسرائيلي من التمركز في أماكن أخرى، و سيعدّ كل تغيير في هذا الإطار سبباً رئيساً لإثارة قلق إسرائيل ومخاوفها، إذ سيؤدي حتماً إلى تحوّل في النظرية الأمنية الإسرائيلية التي سادت منذ عام ١٩٧٨، وسيفرض ذلك على الجيش الإسرائيلي استثمار موارد كبيرة جداً لسد الثغرات الناشئة من تغيير الأوضاع في مصر، وربما لا ينجح.

ت- في حال تفكك حالة السلام مع مصر، أو تراجعها إلى حالة البرود والجمود، سيدخل الجيش المصري في حسابات إسرائيل بطريقة مغايرة للحالة القائمة منذ نحو ثلاثين عاماً، تلك الحالة التي لم تدرج إسرائيل خلالها الجيش المصري في قائمة التهديدات الرئيسة المحدقة بها، فقد عمدت النظرية الأمنية الإسرائيلية في نهاية هذه الفترة إلى

جملة من الترتيبات العسكرية ومنها: خفض سن إنهاء الخدمة في قوات الاحتياط، وتوجيه جزء كبير من موارد الدولة لأهداف اجتماعية واقتصادية، وتركيز المواجهة مع إيران وسورية وحزب الله وحماس، أما في حالة العداء القادمة المفترضة، فسترى إسرائيل في الجيش المصري خطراً عليها، وبخاصة في ضوء تقدير مستواه المتطور، وامتلاكه لآلاف الدبابات، ومئات الطائرات القتالية، وعشرات السفن الحربية، ووسائل قتالية أخرى، فضلاً عن نوعية أسلحته، وعقيدته القتالية، وخبراته الغربية القريبة من تلك الخاصة بالجيش الإسرائيلي، كما سيتم المس بحالة سيناء المجردة من السلاح، وبمكانة القوة متعددة الجنسيات فيها؛ مما يعني إعادة الحسابات الاستراتيجية في إسرائيل.

ث- تفترض إسرائيل أنه في حال نشوء نظام "راديكالي" في مصر يعمل على تغيير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضائق تيران، فإن تجارة الدولة العبرية مع الشرق ستتضرر بشكل كبير، وبخاصة أن نحو ثلث واردات إسرائيل وصادراتها من الشرق وإليه تمر في البحر الأحمر، كما تتخوف إسرائيل في هذا السياق من تداعيات تطور الأوضاع في مصر على عبور سفنها الحربية في قناة السويس، الذي استغلته خلال السنتين الأخيرتين في مكافحة تهريب السلاح إلى غزة، وفي مشاركتها للبحرية الأميركية والبريطانية في السيطرة على البحر الأحمر.

ج- تفترض إسرائيل أن مرحلة ما بعد مبارك من الممكن أن تشهد تحسناً في علاقات القاهرة بحكومة "حماس" في قطاع غزة، كما أن تغيير النظام في مصر يمكن أن يؤثر على الحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى ما يحصل على حدود القطاع، وعلى الحدود الإسرائيلية- المصرية، وعمليات تهريب السلاح، وتعزيز مكانة حركة "حماس"، وبالتالي تزايد مستوى تهديد حماس لإسرائيل، وربما قدرتها على السيطرة على السلطة في الضفة الغربية لاحقاً بدعم سياسي عربي وشعبي، وبخاصة أنها تتمتع بعلاقات خاصة مع كل من تركيا وإيران الجارتين المسلمتين للوطن العربي.

ح- تجني إسرائيل فوائد اقتصادية نتيجة علاقاتها مع مصر، ومن أبرزها: تزويد مصر لإسرائيل بنحو ٤٠٪ من الغاز الذي تحتاجه، والذي يعاني اليوم من إشكالية، يتوقع تفاقمهما في ظل حكومة وقيادة مصرية شعبية جديدة، وتزداد أهمية هذا الموضوع في ضوء أن ٤٠-٥٠٪ من إنتاج الكهرباء في إسرائيل يعتمد على الغاز، كما أن كثيراً من المصانع الإسرائيلية في طريقها للعمل بواسطة الغاز، مما يؤثر على خطط إسرائيل الاقتصادية المستقبلية، باعتبارها دولة صناعية مهمة، وشريكاً لأوروبا والولايات المتحدة، هذا فضلاً عما تجنيه إسرائيل من أرباح تقدر سنوياً بنحو ملياري دولار جرّاء اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "QIZ's" الذي وقعته إسرائيل مع مصر عام ٢٠٠٥، ووقعت مثله مع الأردن.

٢. الموقف الإسرائيلي خلال الثورة المصرية

صدرت عن الحكومة الإسرائيلية سلسلة من التعبيرات عن موقفها حيال ما يجري في مصر، توزعت بين المنحى السلوكي والمنحى التصوري، وبدا واضحاً في كل هذه التعبيرات قلق الموقف الإسرائيلي لناحية الاهتمام بتأثير ما يجري في مصر على اتفاقية "السلام" المبرمة بين الطرفين، وما يمكن أن تؤدي إليه مآلات الأحداث، ربما على المدى المتوسط أو البعيد، من تداعيات أمنية وسياسية على الدولة الصهيونية، ومن أبرز ملامح هذا القلق وشواهده:

أ- وجّه نتنياهو مكتبه في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ليطلب من جميع المتحدثين الرسميين باسم الحكومة، ومن الوزراء، عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحصل في مصر، وكان التعليل لذلك أن إسرائيل ليست معنية بأن تظهر بصورة من يقحم نفسه في الشأن المصري الداخلي، وخوفاً من خدمة ذلك للثوار ضد الحكومة، ولكن سرعان ما تجاهل عدد من الوزراء هذا الطلب، مما خدم بالفعل إعلام الثورة وقوتها السياسية ضد النظام، وبخاصة ما يتعلق بالخدمات والعلاقات الخاصة التي قدمها النظام السابق لصالح إسرائيل، وضد الفلسطينيين، وبخاصة حركة حماس.

ب- أجرى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ٢٩ كانون الثاني/ يناير مشاورات مع وزير الدفاع إيهود باراك ووزير

الخارجية أفيغدور ليبرمان، كما عقد اجتماعاً لمستشاريه دعا إليه رئيس "الموساد" تامير باردو، ورئيس "الشاباك" يوفال ديسكين، وبحث معهم التطورات "المقلقة" في مصر، وانعكاساتها على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل على مختلف المستويات.

ت- بعثت حكومة إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني/ يناير برقيات "سرية عاجلة" إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكدت فيها أن للغرب مصلحة في الحفاظ على الاستقرار في مصر، وحضت هذه الدول على الحد من انتقاداتها العلنية الموجهة إلى مبارك، وأعربت الحكومة الإسرائيلية عن استيائها الشديد من الخط العلني الأمريكي والأوروبي بشأن التطورات في مصر.

ث- عقد وزير الأمن الإسرائيلي إيهود باراك في ٢٩ كانون الثاني/ يناير مشاورات في مكتبه مع رئيس الأركان غابي أشكنازي، وكبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين، ورؤساء أجهزة الاستخبارات المختلفة، كما اتخذ الجيش وأجهزة الأمن قراراً بعدم التعليق بشكل رسمي على ما يجري في مصر خوفاً من تأويل مواقفهم أو استغلالها.

ج- خصص نتنياهو الجلسة الأسبوعية لحكومته في ٣٠ كانون الثاني/ يناير- خلافاً لجدول الأعمال المقرر- للتداول في تطورات الوضع في مصر، وركز على أن إسرائيل تتابع بترقب مجريات الأمور في مصر وفي المنطقة، وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية إضافية،

حذّر نتنياهو، في خطاب له أمام الكنيست في ٢ شباط/ فبراير من أن عدم الاستقرار والتظاهرات ضد الحكومة في جميع أنحاء مصر ستؤدي إلى "زعزعة الاستقرار لسنوات" في المنطقة، وألمح إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد ميزانية الأمن بسبب التطورات في مصر.

ح- طالب عدد من أعضاء الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق بشأن الإخفاق الاستخباري الإسرائيلي في تقدير الموقف في مصر، وقد جاءت هذه المطالبة بعد أن صدرت إشارات طمأنة عن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية- أمان وجهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة-الموساد أفادت بتوقعها استقرار النظام في مصر خلال عام ٢٠١١.

خ- اعتبر إيهود باراك في مقابلة معه في ٢ شباط/ فبراير أن عهد مبارك قد "انتهى"، موضحاً أن لهذه الحقيقة انعكاسات بعيدة المدى على الواقع الحالي الذي تعيشه إسرائيل، ولكنه رأى أن الأحداث التي تشهدها مصر حالياً "لا تحمل انعكاسات تستدعي تحركات عملياتية فورية في الوقت الراهن، وعليه فإنها لا تستوجب أن تتخذ إسرائيل استعدادات خاصة على مدى الأسابيع القادمة".

٣. الاتجاهات المستقبلية للموقف الإسرائيلي

أ- تبني إسرائيل حساباتها على قاعدة التكامل بين التفكير الذاتي وتكييف التطورات، وذلك بما يتيح تحصين أمنها القومي، فما يهمّ

إسرائيل هو أن تسود في مصر ظروف لا تنطوي على تغير الوضع الراهن الذي يمثل، في التصور الإسرائيلي، الحد الأدنى المقبول، وبالتوازي مع هذا التطلع يشدّد الإسرائيليون على ضرورة التحسّب للتطورات، والتعامل مع أي تغييرات في مصر بمصطلحات الأمن وامتلاك القدرة العسكرية التي يعتبرونها الضامن الأول لوجود الدولة واستمرار أدائها العام.

ب- تدرك دوائر صناعة القرار في الدولة العبرية بأن "المجابهة مع إسرائيل" لا تزال السيناريو المرجعي لخطط الجيش المصري وتدريباته، حتى بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومن هنا عمدت إسرائيل، تحت عنوان "إدارة الأخطار" و"زيادة الجدوى"، إلى ترجمة الاحتمال الضئيل لانهيار حالة السلام مع مصر، وفي إثر التطورات على الساحة المصرية من المرجح أن تجري إسرائيل مراجعة عميقة لاستيعاب تأثيرات الثورة المصرية على أمنها القومي.

ت- قدرت إسرائيل بأن الأزمة في مصر غير مرتبطة بها بصورة مباشرة، وفي هذا السياق يمكن فهم تأكيد وزير الأمن الإسرائيلي إيهود براك في ٢٨ شباط/ فبراير على عدم وجود أي تهديد فوري على إسرائيل نتيجة الثورة المصرية، لكن إسرائيل تقدر بأنه في حالة سقوط نظام مبارك، فإن أي نظام جديد في مصر سيسعى، وإن ظاهرياً، للمس بحالة "السلام" مع إسرائيل لإدراكه أن أحد

عوامل النقمة على النظام السابق تمثلت في تحالفه مع الاحتلال الإسرائيلي، واشتراكه في حصار قطاع غزة.

ث- أكدت الثورة في مصر على "الضائقة الاستراتيجية" لإسرائيل في الشرق الأوسط، وذلك بعد تراجع حلفها الاستراتيجي مع تركيا بسبب الاعتداء على أسطول الحرية أواخر أيار/ مايو عام ٢٠١٠، ومن هنا ترى إسرائيل بأنه لا يمكنها فعل شيء غير الأمل بأن تولّد الأزمة حكومة مصرية مستقرة مخلصة للسياسة الخارجية التي تبنتها الحكومة السابقة، بما في ذلك اتفاق "السلام"، والعلاقات مع إسرائيل والصلة بالغرب.

ج- تضمنت التقديرات الإسرائيلية سيناريو "متطرفاً"، مفاده أنه إذا ما جرت الانتخابات كما يريد الأمريكيون، فإن معظم الاحتمالات تصب في أن "الإخوان المسلمون" سيفوزون بالأغلبية، وسيمثلون الجهة الأبرز في النظام القادم، وعليه فإن اتفاقية "السلام" الإسرائيلة- المصرية ستتضرر نتيجة هذا التحول.

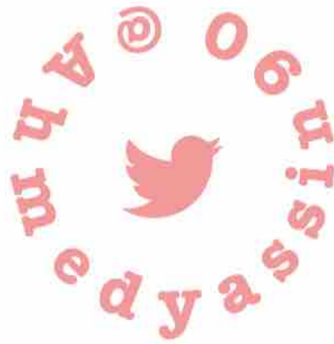
ح- في أعقاب الثورة المصرية دعت أصوات مؤثرة في إسرائيل إلى تبني تفكير مغاير عن النظام الإقليمي ومكانة إسرائيل فيه، كما دعت إلى أن تُكيِّف السياسة الخارجية الإسرائيلية نفسها مع واقع يكون فيه مواطنو الدول العربية، وليس فقط حكامها والدوائر المقربة منهم، مؤثرين في رسم سياسات بلدانهم وتوجهاتها، وتمثل هذه

الدعوة شكلاً من أشكال الواقعية السياسية، ذلك أن إسرائيل تأمل على الدوام استمرار الأوضاع العربية على ما هي عليه من تراجع في الحياة الديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، ويعبر عن هذا الموقف تصريح لوزير الأمن إيهود براك في ٢٨ شباط/ فبراير بأنه" لا يرى أي فرص لنشوء ديمقراطية كاملة في العالم العربي خلال الأعوام القريبة"، ومع ذلك، فإنه يرى بأن الحديث يدور عن توجه إيجابي للتطور، وللحصول على حقوق إنسان إلى جانب حقوق الأقليات والنمو الإقتصادي.

خ- إن الصراع العربي-الإسرائيلي سيكون أمام منعطف جديد؛ لأنه، ولأول مرة في تاريخ الصراع، ستكون إسرائيل في مواجهة تحول ديموقراطي عربي جدي، بما يعنيه القول من إمكانية تقديم نموذج سياسي عربي ينافس إسرائيل ويصارعها ضمن أدوات تفوقها ومعاييرها التحديثية نفسها، وقد جربنا مع إسرائيل كل المنطلقات، وأبرزها أننا في صراع حق وباطل، فقد حصرنا المواجهة في المستوى العسكري، وهو ما لم نجربه بشكل صحيح حتى الآن، والصراع العربي- الإسرائيلي هو أيضاً صراع تخلف وتقدم، والسر في الحالين هو حداثة النظام السياسي، وكيفية إنتاج الشرعية وقواعد تداول السلطة.

الفصل الثاني

نقاط القوة ونقاط الضعف
لكل من النظام والثوار
في اليمن وسوريا وليبيا


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

نقاط القوة ونقاط الضعف

لكل من النظام والثوار في اليمن وسوريا وليبيا

نتناول في هذا الجزء من تقدير الموقف نقاط القوة والضعف لكل من النظام والثوار في اليمن وسوريا وليبيا، وذلك تمهيداً للأجزاء التالية من التقدير التي تتناول مواضيع تفصيلية تتعلق بالثورات العربية وتداعياتها.

١. الثورة في اليمن

أ- النظام

أظهر النظام اليمني جملة من نقاط القوة كان أولها وأبرزها القوات العسكرية الموالية للرئيس علي صالح، وعلى رأسها الحرس الجمهوري الذي يقوده ابن الرئيس، وثانيها سيطرة الكثير من أقارب الرئيس على الأجهزة الأمنية، وثالثها الدعم السعودي، سواء المالي أو السياسي، ورابعها موقف الولايات المتحدة المتردد، والتي يخشى بديلاً عن صالح لا يراعي مصالحها ويتحالف مع عدوها الأول تنظيم القاعدة، هذا فضلاً عن سيطرة النظام اليمني على موارد الدولة من النفط والغاز، ونجاحه في إقناع المملكة العربية السعودية بأنه يمثل مصالحها.

أما نقاط الضعف لدى النظام اليمني فتتمثل في انشقاق الجيش وعلى رأسه الفرقة الأولى مدرع، وفقدان السيطرة على مناطق شاسعة

من اليمن خصوصاً مدن الجنوب، ثم تزايد الانشقاقات في الحزب الحاكم وفي الدولة، ويضاف إلى ما سبق عملية القصر، وخروج صالح وعدد من كبار مسؤوليه من اليمن إلى السعودية للعلاج، والضعف الاقتصادي الكبير الذي أصاب اليمن جراء الشلل السياسي الذي أصابها، وأخيرا انفضاض كبرى القبائل اليمنية عن دعم النظام.

ب- الثوار

وفي المقابل يعدّ الزخم الشعبي الكبير للثورة وانخراط غالبية شرائح المجتمع اليمني فيها، أبرز نقاط القوة لدى ثوار اليمن، ويليه دعم القبائل للثورة وتعهدها بالدفاع عن أبنائها، كما أن الانشقاقات الكبيرة الواقعة في الجيش وتعهدها بحماية الثوار قد صبت في صالح الثورة، ولا يقل عن ذلك من ناحية الأهمية توحد جميع أطياف المعارضة تحت هدف واحد هو إسقاط النظام؛ فكل من الحوثيين والحراك الجنوبي نأوا جانباً عن المطالبة بالانفصال لصالح تحقيق أهداف الثورة، أما آخر نقاط القوة فتتمثل في نجاح الثورة في المحافظة على الأسلوب السلمي وتجنب حمل السلاح رغم أن الشعب اليمني يعد شعباً مسلحاً.

وعند الحديث عن نقاط الضعف لدى الثوار، فإن عدم توافق كل من شباب الثورة وأحزاب اللقاء المشترك على مشروع وطني جامع ليكون بديلاً عن نظام صالح، تعدّ أبرز نقاط الضعف، وفي السياق ذاته يُشار إلى إشكالية التنسيق الدقيق بين الثوار وأحزاب اللقاء المشترك، إضافة إلى عدم قدرة المعارضة في الخارج على حشد دعم دولي

وخليجي كاف لإجبار صالح على التنحي، كما أن وجود تنظيم القاعدة وتدخلاته التي تثير مخاوف الغرب من تحوّل اليمن إلى أفغانستان أخرى، خصوصاً أن النظام له قدرة على تحريكه باتجاهات معينة، تخشى أمريكا والسعودية أن يوجهه ضدهما.

٢. الثورة في سوريا

أ- النظام

تتوافر لدى النظام السوري نقاط قوة، ويتمثل أبرزها في تمركز السلطات بيد الرئيس، وقوة الأجهزة الأمنية وتعددها، حيث يقوم عليها جنرالات شديدو الولاء للنظام بحكم المصالح التي تجمعهما، كما أن الفرقة الرابعة من الجيش، والتي يسيطر عليها شقيق الرئيس، إضافة إلى قوات الحرس الجمهوري، وكلتاهما من قوات النخبة ذات التدريب القوي والمميز، تعد من أبرز نقاط القوة لدى النظام، ويضاف إلى ذلك التحالف القوي بين سوريا وإيران وحزب الله، وحلفاء سوريا من القوى الدولية مثل روسيا والصين. وفي المنحى السياسي، فإن النظام متماسك؛ حيث لم يشهد استقالة أي من مسؤوليه (حتى الآن)، وإن القرب الجغرافي والحدودي من إسرائيل يدفع الغرب إلى التخوّف من مجيء نظام يهدد وجود الدولة اليهودية، فضلاً عن أن النظام السوري يعتمد على كتلة بشرية كبيرة تبلغ ما يقارب من ثلاثة ملايين مواطن شديدة الولاء له لاعتبارات متعددة، وأخيرا يُشار إلى الدور المتميز

للنظام في احتضان المقاومة ودعمها في وجه المشاريع الأمريكية والاستعمارية في كل من لبنان وفلسطين والعراق.

أما فيما يتعلق بنقاط ضعف النظام السوري فيمكن تسجيل أربع من النقاط: أولها، اتهامه بالاعتماد على طائفة لا تشكل أغلبية الشعب. وثانيها، استمرار الدور المركزي للأمن والحزب وجمود البنية السياسية للنظام، وعدم قدرته على تبني خيارات سياسية فعالة للخروج من الأزمة. وثالثها، حدوث انقسامات في الجيش، رغم أنها دون المستوى الذي يمكن أن يؤثر على قوة النظام (حتى اللحظة الراهنة على الأقل). وآخرها، تزايد تدهور شرعية النظام على المستوى العربي والإقليمي (موقف تركيا المناهض للحل الأمني الذي يتبناه النظام) والدولي، وبدء تململ حلفائه (تراجع الموقف الإيراني إعلامياً ومطالبته النظام بوقف العنف ضد الشعب) جرّاء تأخره في إجراء الإصلاحات التي وعد بها، وجرّاء النهج القمعي الذي يتبعه في وجه الاحتجاجات الشعبية.

ب- الثوار

وفي المقابل يمتلك الثوار في سوريا جملة من نقاط القوة، أبرزها إصرارهم على مواصلة الثورة، واكتسابها زخماً شعبياً متواصلاً رغم تزايد عدد القتلى، واستغلالهم للإعلام ولقنوات التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لثورتهم وكشف أعمال الأمن القمعية، كما أن عدالة مطالبهم وبساطتها، وسلمية ثورتهم، شكلت سبباً من أسباب القوة لديهم، يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من قوى المعارضة في الخارج

يسمح بحرية التواصل مع المجتمع الدولي. ويندرج في سياق نقاط القوة الاتفاق على اللجان التنسيقية التي تتولى تنظيم المظاهرات من إعداد للشعارات وغيرها داخل البلاد، وهو ما أفضى إلى القدرة على تنظيم المظاهرات والاجتماعات سواء في الليل أو في النهار، وختاماً يُشار إلى اتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها المظاهرات لتعم أغلب أنحاء البلاد.

أما ما يندرج في سياق نقاط الضعف لدى الثوار في سوريا فتتلخص في سبع من النقاط: أولها وجود معارضة تفتقر إلى التنظيم والوحدة السياسية. وثانيها عدم اتفاقها على رؤية سياسية واضحة كفيلة بإقناع جزء كبير من المجتمع الدولي بالبديل عن النظام (في حال سقوطه)، ويليها عدم انخراط شرائح ذات ثقل في المجتمع السوري في الثورة، مثل شريحة التجار، ورابعها ضعف مشاركة كل من مدينتي دمشق وحلب بثقلهما في الثورة، وخامسها عدم مقدرة الثوار على الاعتصام في ميدان رئيس كبير مثل ميدان التحرير في مصر أو ساحة التغيير في اليمن، ليكون رمزاً للثورة ودليلاً على قوتها. وسادسها أن تحركات المعارضة في الخارج ما زالت متواضعة ولم تستطع أن تحدث اختراقاً مهماً في البنية السياسية للنظام رغم تمتعها بقدر كبير من الثقافة والمعرفة، أما آخر نقاط الضعف فتتمثل في عدم قناعة المجتمع الدولي بأن الثورة السورية تحقق مصالحه، مما أطال عمرها، وتسبب بتردد الموقف الأمريكي على وجه الخصوص.

٣. الثورة في ليبيا*

أ- النظام

تتوافر لدى النظام الليبي جملة من نقاط القوة تتمثل في قوة وتماسك الكتائب العسكرية التي يقودها أبناء القذافي، ومقدرة مالية كبيرة يملكها القذافي تمكنه من شراء المعدات العسكرية وتجنيد المرتزقة، كما أن تحصن القذافي في العاصمة وإحكام قبضته الأمنية عليها، قد عزز من قوته، فضلاً عن استغلاله للتدخل الخارجي في تعزيز شرعيته.

أما أبرز نقاط الضعف لدى نظام القذافي فتتمثل في انشقاق غالبية الجيش وقوى الأمن التابعة للقذافي عنه، وكذلك تفسخ بنية النظام وانشقاق دبلوماسي واسع النطاق شمل أغلب سفراء النظام في الخارج، فضلاً عن غياب القذافي عن الأنظار وإسناد العمليات لابنه سيف الإسلام، كما أن توافر شبه إجماع أممي على ضرورة إنهاء حكم القذافي أسهم في ضعف النظام. ومن جملة نقاط الضعف عدم سيطرة النظام إلا على أجزاء قليلة من ليبيا بقوة السلاح، وفشل روايته شعبياً لتبرير القمع والعنف المفرط ضد المدنيين، وختاماً يشار إلى فساد النظام السياسي واعتماده على شخص العقيد.

* أعدت هذه الدراسة قبل انهيار نظام القذافي وتحرير الثوار للعاصمة طرابلس.

ب- الثوار

أما ثوار ليبيا فقد توافرت لديهم عدد من نقاط القوة، أبرزها مقدرتهم على حمل السلاح بشكل سريع لمواجهة كتائب القذافي، وسيطرتهم بشكل كامل على القسم الشرقي من ليبيا وأجزاء مهمة من الغرب مثل الجبل الأخضر، كما أن تشكيل المجلس الانتقالي الذي أصبح البديل السياسي لنظام القذافي مرحلياً عزز من قوة الثوار، فضلاً عن اعتراف كثير من دول العالم بالمجلس الانتقالي كممثل للشعب الليبي. ويضاف إلى ما سبق إصرار الثوار على مواصلة القتال حتى إنهاء حكم القذافي بالكامل، وعدم القبول بالمبادرات السياسية التي لا تضمن رحيل القذافي وعائلته صراحة، وأخيراً نجاح إعلام الثوار دولياً في عزل القذافي.

وفي المقابل يمكن تسجيل جملة من نقاط الضعف لدى الثوار، أولها ضعف قدرات الثوار العسكرية لأن أغلبهم من المتطوعين المدنيين. وثانيها الأزمة المالية التي يواجهها المجلس الانتقالي. وثالثها أزمة الوقود التي تعصف بأغلب المناطق التي يسيطر عليها الثوار، فضلاً عن ضعف التجهيزات العسكرية التي بحوزتهم**. وخامسها ضعف التنسيق العسكري بين الثوار وحلف الناتو مما أسفر عن مقتل عدد من الثوار

** يبدو أن ذلك يعزى لوجود عملاء للقذافي يوفرون المعلومات الخاطئة كما أفادت مصادر عربية مطلعة.

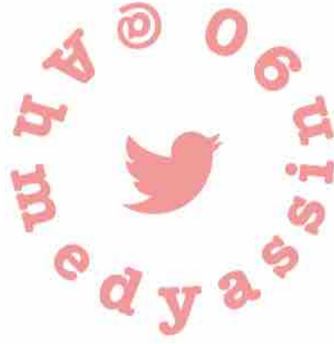
عن طريق الخطأ، ويضاف إلى ذلك عدم جدية الناتو في تشجيع نجاح الثوار في السيطرة على ليبيا لمعلوماته عن دور الإسلاميين الأساسي فيها. وسادسها غياب التمثيل الطبيعي للشعب الليبي في تشكيلة المجلس الانتقالي ومخافة تغييب التيارات الإسلامية وغلبة الفكر العلماني الليبرالي غير المقبول على نطاق واسع في أوساط الشعب الليبي.

الفصل الثالث

انعكاسات تغيير النظام

في أي من ليبيا واليمن وسوريا

على كل من تونس ومصر والثورات العربية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

انعكاسات تغيير النظام في أي من ليبيا واليمن وسوريا

على كل من تونس ومصر والثورات العربية

لم يكن مستغرباً بعد أن انفجرت الثورة في تونس أن تنتقل رياحها إلى دول عربية أخرى، ذلك أن الدول العربية تمتلك من الخصائص المشتركة فيما يتعلق ببنية النظام والطبيعة السياسية ما يجعل توقع حالة الانتشار من الأمور البدهية التي لا تحتاج إلى طول نظر، وقد يكون من الطبيعي الحديث عن تأثير ثورتي كل من تونس ومصر في باقي الثوارت العربية؛ ذاك لأنها تعد المثال والنموذج لباقي الثورات، غير أنه لا بدّ من النظرة العكسية المتمثلة بتأثير الثورات العربية اللاحقة في كل من ثورتي تونس ومصر بعد سقوط الأنظمة، وسترتكز هذه الورقة على افتراض مفاده أن الثوار في كل من ليبيا واليمن وسوريا قد استطاعوا إسقاط أنظمة الحكم في هذه الدول والشروع بالمرحلة الانتقالية التمهيدية لنظام حكم مدني ديموقراطي.

تعد إزاحة القذافي عن نظام الحكم في ليبيا التي تتوسط ثورتي تونس ومصر مكسباً في حد ذاته، وليس لدول الجوار فقط، وإنما لدول المنطقة برمتها، فنظام القذافي (القائم على سياسة المزاج لشخص العقيد) قد عُرِفَ منذ استلامه للحكم بمواقفه الشاذة وسياساته الخرقاء التي جلبت لليبيا والدول العربية كثيرا من الويلات، ليس أقلها القلاقل التي

كان يثيرها في الغرب السوداني من خلال دعمه للمتمريدن ضد حكومة الخرطوم، ولذلك فإن زوال هذا النظام بعد سقوط مدينة طرابلس في يد الثوار يُعدّ مكسباً كبيراً بحد ذاته.

ولكن تبقى المراهنة على قدرة الثوار في بناء نظام سياسي جديد يشكل نقلة نوعية في بنية المجتمع الليبي، ويقطع جميع العلائق مع النظام السابق، فمن شأن بناء نظام ديموقراطي قائم على الإرادة الشعبية للمجتمع الليبي، وقادر على تلبية مطالب الشعب المشروعة في العيش الكريم والرفاه، أن ينعكس على كل من ثورتي تونس ومصر بشكل إيجابي، ومن شأن هذا النظام الجديد أن يعزز الجبهة الثورية الشعبية في الشمال الأفريقي، مما يُمكّن مصر من لعب دور أبرز في القارة الأفريقية، ويعيد إمكانية تحقيق اتحاد دول المغرب العربي، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الإصلاحات التي تجري في المغرب من جهة، ويحفز المعارضة الجزائرية على التحرك للإصلاح، إما عن طريق دعوة النظام للإسراع في هذه الإصلاحات أو إعلان الثورة عليه لإجباره على تحقيقها بقوة الشارع، كل ذلك سينعكس إيجاباً على الموقف السياسي لهذه الدول مما يجعل مقاومتها أقوى لجهة الإملاءات الخارجية.

من جهة أخرى، سيعمل نجاح الثوار الليبيين في إسقاط النظام ودخول طرابلس على تهدئة ساحة القتال هناك، وهو أمر من شأنه أن يجعل من الساحة الليبية (التي تحتاج إلى إعادة إعمار) سوقاً رائجاً للعمالة الخارجية التي يرجح أن تكون غالبيتها من مصر وتونس بحكم

الجوار، ومن شأن ذلك أن ينعش كلاً من الاقتصاد المصري والتونسي، بعد أن أصيب كل منهما بانتكاسات مالية موجعة جراء الفساد الكبير لنظامي مبارك وبن علي، ولا يخفى أن العامل الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية كان واحداً من أهم أسباب اشتعال الثورات العربية، ولأجل ذلك فإن تخفيف العبء الاقتصادي عن النظامين المصري والتونسي ما بعد الثورة سوف يجعل في أجندتهما فسحة أوسع للقضايا الأخرى في عملية البناء الديمقراطي، ويجعلهما أقدر في حرق المراحل للبلوغ إلى أهداف الثورة.

وفي سوريا قد يكون لتغيير النظام الأثر الكبير على الصعيد السياسي، فدمشق، ومعها القاهرة والرياض، تعد الأضلاع الرئيسة لمثلث التضامن العربي، حيث تجلت مظاهر هذا التضامن في حرب تشرين أول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ حين كانت القاهرة ودمشق في خندق واحد ومعهما الرياض، إلا أن توقيع القاهرة اتفاقية السلام مع إسرائيل وارتمائها في أحضان الولايات المتحدة، ومن بعدها تحالف دمشق مع طهران، أسخط الرياض، وتبعثرت أضلاع مثلث التضامن، وتباعدت عن بعضها البعض لتدخل الدول العربية في مرحلة التمزق والانحطاط.

اليوم ثمة مؤشرات قد تبشر بعودة التضامن العربي من جديد؛ فتمتع نظام جديد في سوريا بالإرادة الشعبية الثورية لا بدَّ وأن يشهد تقارباً على طريق القاهرة– دمشق، وقد يدفع هذا التقارب السعودية إلى

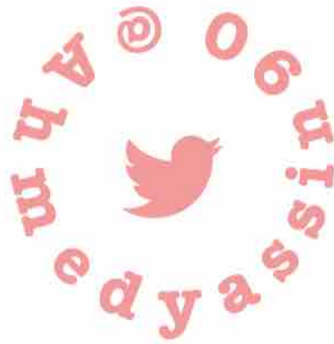
اتخاذ موقف مغاير من الديمقراطيات الجديدة ويدفعها إلى التقارب مع النظام السياسي الجديد في كل من دمشق والقاهرة حتى لا تجد نفسها خارج خريطة التحالفات الجديدة؛ فالقاهرة تدرك أنه في حال أرادت أن تعيد لنفسها مكانتها العربية فإن الطريق سيكون عبر بوابة دمشق، وكذلك الرياض التي سترى في سقوط نظام دولة متحالف مع عدوها اللدود- طهران- فرصة للتقارب مع نظامها الجديد لإبعاده عن إيران، والنأي به عن التحالفات الطائفية الأخرى، وسيصب هذا التقارب المحتمل بين دمشق والقاهرة والرياض في مصلحة كل الدول العربية، لأن هذا التقارب قد يكون "الإكسير" الذي سينعش جامعة الدول العربية ويجعلها تمارس أدوراً أكثر تأثيراً في الوطن العربي وفي إدارة العلاقات مع النظام الدولي.

وعلى صعيد آخر، فإن نجاح الثورة في سوريا بإسقاط النظام القائم أو تعديله وتحقيق تقارب بينها وبين كل من مصر والسعودية قد يخلق منظومة تحالفات جديدة يكون لها تداعياتها على الصراع العربي- الاسرائيلي، إضافة إلى تاثيرها استراتيجياً على دول الجوار (إيران وتركيا)، وستسنح الفرصة لعزلة إسرائيل الإقليمية، خصوصاً مع تزايد المخاوف من تجميد معاهدة السلام مع مصر أو إلغائها إذا أقدمت إسرائيل على شن أي عدون على غزة أو الجنوب اللبناني أو حتى على سوريا من باب تأمين جبهة الجولان، وسيتقلص تبعاً لذلك النفوذ الإيراني في المنطقة وتمدد مشروعه القومي والطائفي أيضاً، وستبحث

إيران عن طريقة أخرى لنسج علاقات مع المنظومة العربية الثورية تقوم على المشاركة والتكافؤ.

أما تركيا فستشهد علاقاتها بالدول العربية انتعاشاً أكثر من السابق، وستزيد من انفتاحها على الشرق العربي على حساب الغرب الأوروبي، الأمر الذي يجعلها تمارس أدواراً إقليمية محورية، سواءً على صعيد تعزيز قدرة الأنظمة الجديدة على ممارسة النهج الديمقراطي، أو على صعيد دورها في الصراع العربي- الاسرائيلي، أو على صعيد مساهمتها في تحجيم الهيمنة الإسرائيلية والحد من عدوانيتها.

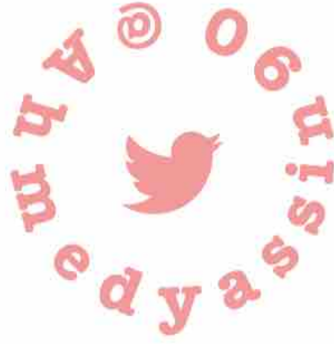
أما في اليمن فإن نجاح الثورة سينعكس إيجاباً على الثورات العربية بشكل عام، ورغم أنه قد لا يكون ثمة تأثير مباشر على كل من ثورتي مصر وتونس نظراً للبعد الجغرافي، فإن من شأن وجود نظام يمني شرعي قائم على إرادة شعبه أن يؤثر في المنظومة العربية الجديدة، ويجعلها أكثر تماسكاً، خصوصاً أن اليمن يتمتع بموقع استراتيجي مهم يشرف على مضيق باب المندب الذي يمثل أهمية كبيرة للملاحة الدولية، ومن شأن اليمن المستقر والقوي كذلك أن يحافظ على حالة الأمن والانسياب في هذا المضيق الذي يعتبر الرئة التي تتنفس منها قناة السويس ذات العائدات الضخمة في الاقتصاد المصري، كما سيشجع نجاح الثورة اليمينة السعودية على سرعة التحول لدعم منظومة جديدة قوية مع كل من مصر وسوريا وربما توثيق العلاقات مع اليمن لاعتبارات أمنية واستراتيجية.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

أثر الثورة السورية

على محور الممانعة في المنطقة


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

أثر الثورة السورية على محور الممانعة في المنطقة

في بدايات الثورات العربية كان محور الممانعة يجني أرباحاً سياسية صافية منه، وكان التأييد المطلق لهذه الثورات هو القاسم المشترك لخطاب كل من إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، إلا أنه مع وصول هذه الثورات إلى سوريا تغيرت مواقف هذه الأطراف، إذ اعتمد النظام السوري المقاربة الأمنية والحل الأمني من بين الخيارات المتاحة أمامة لمواجهة مطالب شعبه التي بدأت بالمطالبة بالحرية فقط مع تثبيت الرئيس، واعتبرت إيران مظاهرات الشعب السوري مؤامرة خارجية، وقدمت الدعم السياسي والإعلامي واللوجستي للنظام، وبدوره قدم حزب الله الدعم السياسي والإعلامي وربما غير ذلك، أما حماس فقد حاولت الالتزام بالحياد الإيجابي؛ إذ قدرت موقع النظام القومي وموقفه، ودعته إلى الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة بالإصلاح، وحاولت تقديم مبادرة سياسية لاحتواء الموقف، لكن النظام السوري رفضها مبكراً، واستمرت ضغوط النظام السوري، كما الشعب، باتجاهين متعاكسين على موقف حماس.

١. إيران

بتحليل مواقف الأطراف ودوافعها نلحظ الأهمية البالغة التي تشكلها سوريا للسياسة الإقليمية والدولية لإيران، وذلك كونها رأس جسر وهمزة وصل لإيران مع حليفيها حزب الله وحركة حماس، علاوة على وزن

سوريا المؤثر في السياسة العربية، وتأثيرها البالغ في الساحتين المهمتين لإيران: العراقية واللبنانية، كونهما ساحتي صراع مصغرة مع خصومها الدوليين والإقليميين، ناهيك عن الهواجس الإيرانية من توجه أي نظام بديل للنظام السوري الحالي عن التحالف معها، حيث تعتقد إيران أن تغير النظام في سوريا قد يزيد من نفوذ منافسيها في المنطقة وخصوصا تركيا.

وبذلك فقد وقفت إيران، بمحافظيها ومعتدليها، خلف الحل الأمني الذي تبناه النظام السوري في إشارة تدل على الأهمية الاستراتيجية له في نظر الطرفين، وقدمت له مختلف أشكال الدعم.

وقد أظهر هذا الموقف ازدواجية في معايير النظام الإيراني في التعامل مع الثورات، مما أضر بصورة إيران بشكل كبير لدى الجمهور العربي والإسلامي عموماً، ولدى الشعب السوري خصوصاً، ويضاف إلى ذلك الخسارة المتوقعة عربياً من تراجع علاقة إيران مع حركة حماس على خلفية الموقف من الثورة السورية، مما أوجد فرصة لتركيا لملء هذا الفراغ المستجد.

وفي حال نجاح ثورة الشعب السوري، بتعديل النظام أو تغييره، فستتضاعف خسارة النظام الإيراني الذي يكون قد راهن على الخيار الخطأ، وفي حال نجاح النظام في إخمادها فستتوثق العلاقات الإيرانية- السورية على حساب العلاقات التركية- السورية، ولكن ذلك يرجح أن يكون مكسباً مؤقتاً؛ إذ لا يتوقع أن تستقر الأمور للنظام السوري

دون تحقيق المطالب الأساسية التي يرفعها شعبه، خاصة بعد اندفاع النظام السوري بالخيار الأمني إلى حد قتل الآلاف من المتظاهرين.

وعلى الصعيد الإيراني الداخلي زادت الثورات العربية عموماً، والثورة السورية خصوصاً، من مخاوفه من وصول رياح التظاهرات إلى مواطنيه، الأمر الذي يلزمه إعطاء الاستقرار الداخلي مزيداً من الجهود على حساب توسيع النفوذ الإقليمي، وفي المقابل فإن الثورات العربية عموماً أشغلت الرأي العام والقوى الغربية عن تركيز الضغوط على البرنامج النووي الإيراني مما أتاح له المجال لتسريعه، ويزداد اهتمام إيران بالحصول على السلاح النووي في ظل مخاوفها من فقدان الحليف الإقليمي المهم، سوريا، ومن تراجع نفوذها في لبنان وفلسطين.

٢. حزب الله

يعد النظام السوري الضمانة الأساسية لقوة حزب الله في لبنان سياسياً وعسكرياً؛ فالتأثير السوري على المشهد السياسي الداخلي اللبناني بالغ الأثر، كما أن سوريا هي شريان الإمداد الرئيس لحزب الله عسكرياً، إضافة إلى أثر الموقف الإيراني الحاسم في الانحياز إلى النظام السوري في أزمته الحالية، والذي يجعل انحياز حزب الله إلى جانب النظام مرجحاً وطبيعياً.

وفي المقابل يقع الحزب تحت ضغط غالبية جمهوره من العرب والمسلمين السنة المتعاطفين مع الثورة السورية، وهذا ما انعكس على خطاب الحزب لدى تأييده للنظام السوري بشكل أقل اندفاعاً من الموقف الإيراني، وبلجوئه إلى أساليب غير مباشرة في المؤازرة، مثل دعم مسيرات العودة في ١٥ أيار/ مايو عام ٢٠١١ في خطوة لتوجيه الاهتمام الإعلامي بعيداً عن المشهد السوري الداخلي.

ومن ناحية أخرى، تبنى الحزب الاتهامات السورية لقوى الرابع عشر من آذار بدعم التظاهرات السورية، وتوقع البعض أن يفتعل احتكاكاً مع إسرائيل لمصلحة النظام السوري، إلا أن ذلك مستبعد لأن القاعدة الشعبية له، وعموم الشعب اللبناني، غير مستعد لتقبّل حرب جديدة، كما أن قدرة الحزب على استعادة مخزونه من السلاح أمر مشكوك فيه في ظل غموض مستقبل النظام السوري، ناهيك عن المحددات الميدانية التي أوجدها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بوجود الآلاف من الجنود الدوليين واللبنانيين على الحدود مع إسرائيل.

وبالإجمال، فإن ازدواجية خطاب الحزب بخصوص الثورات العربية، وظهور طغيان البعد المصلحي على المبادئ والشعارات التي يعلنها الحزب منذ سنوات، أدى إلى خسارة كبيرة وغير مسبوقة لرصيد الحزب الشعبي في العالمين العربي والإسلامي عموماً، ولدى الشعب السوري خصوصاً، والذي قام العديد من متظاهريه بإحراق صور أمينه العام السيد حسن نصر الله في المظاهرات، ولذلك فإن تغير النظام

السوري نحو إصلاح جذري أو سقوطه سيغير الكثير من المعادلة الاستراتيجية للحزب على الصعيد الداخلي اللبناني وفي مسألة المقاومة، وكذلك في وضعه الإقليمي ودوره في الارتباط بالمشروع الإيراني في المنطقة.

٣. حركة حماس

تعد حركة حماس حركة شعبية تعتمد على تأييد الشعوب العربية والإسلامية، وتشكل بنفسها جزءاً من ثورة مطالبة بالحرية والتحرير، ورغم سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى التي تنتهجها الحركة منذ نشوئها، فقد تعرضت إلى ضغط شديد لتحديد موقفها من الثورة السورية، فمن ناحية يُعد النظام السوري وإيران وحزب الله حلفاء أساسيين تعتمد عليهم الحركة في توفير الغطاء السياسي والدعم المالي واللوجستي، وقد ضغط هذا المحور على الحركة لتأخذ موقفاً مؤيداً للنظام السوري في وجه الثورة، ومارس إعلامُه ضغوطا علنية تطالب الحركة بتبني الرواية الرسمية السورية، وشكل وجود قيادة الحركة وجزء كبير من كوادرها على الأراضي السورية مصدر ضغط إضافي على قيادة الحركة بهذا الاتجاه.

وفي المقابل، فإن اعتماد الحركة على الموقف الشعبي العربي وخلفيتها الإسلامية والأخلاقية، واتخاذ الحركة لموقف سابق داعم للثورات العربية في كل من تونس ومصر، والتوازن الذي يصنعه توزع

الحركة في العديد من الدول والمناطق، إضافة إلى مطالبة الشارع السوري للحركة بدعم ثورته، كل ذلك شكل عوامل ضغط في الاتجاه المعاكس لمطالب النظام السوري وحلفائه.

وعليه، فقد اتخذت الحركة موقف الحياد السلبي في بداية التظاهرات الشعبية، ولكنها ما لبثت أن اتخذت موقف الحياد الإيجابي تحت ضغط الأطراف المعنية دون أن يسهم ذلك باسترضاء أيٍ من هذه الأطراف، وهذا ما دعا الحركة إلى التخفيف من حجم وجودها في سوريا، وإلى توقيع اتفاق المصالحة في خطوة تستبق أي انفراط لتحالفها مع محور الممانعة، وما يستتبعه ذلك من فقدان لدعم مالي وسياسي ضروري لإدامة صمود الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس في قطاع غزة.

إلا أن هذه الخطوات، وإن ساهمت في تخفيف مأزق الحركة، إلا أنها لم تخرجها منه، فما زال التهديد بخسارة الحركة لجزء كبير من رصيدها الشعبي العربي والإسلامي قائماً، وذلك في حال اضطرار قيادتها إلى إعلان مواقف منحازة للنظام السوري تحت ضغط وجودها على أراضيه، كما أن انشغال النظام السوري بأزمته، وخلافه مع كل من تركيا وقطر، أضعف من قدرة الحركة على المناورة والفعل بخصوص الملفات المهمة في القضية الفلسطينية، مثل مفاوضات التسوية والمصالحة، حيث كانت حماس تعتمد على انسجام هذه الدول الثلاث في الضغط على الموقف العربي والدولي لصالح برنامجها.

ورغم الأزمات التي تسببت بها الثورة السورية لحركة حماس فهي تحمل في طياتها فرصاً للحركة، وعلى رأسها إمكانية تبلور نظام سوري أكثر دعما للحركة بشرط عدم تورطها بتغطية سلوك النظام الحالي أو أي من حلفائه داخل سوريا أو خارجها، وكذلك بعدم تورطها بأعمال ضد النظام، خصوصا في حال كان تغير النظام إصلاحياً وليس استبدالاً، ناهيك عن أن كتلة كبيرة من الشعب السوري، لها ثقل سياسي، ستبقى في الحالين تؤيد النظام الحالي.

كما أن تحدي تفكك محور الممانعة تقابله فرصة دخول أطراف جديدة على خط دعم المقاومة وحمايتها، واحتمال تبلور تحالف للأنظمة الديمقراطية العربية المعبرة عن مواقف شعوبها وضميرها بما ينعكس إيجاباً على البيئة الاستراتيجية للصراع العربي- الإسرائيلي، وذلك كله على الصعيد الاستراتيجي وخلال عام على الأقل، غير أن الحركة ستعاني من اشكالية مقر القيادة والمحور الحاضن لها على المدى القصير.

٤. سيناريوهات مستقبل الأوضاع في سوريا

يمكن افتراض السيناريوهات الخمسة التالية لمستقبل الأوضاع في سوريا:

أ- إصلاح النظام سلمياً

وذلك بقبول النظام بإجراء إصلاحات سياسية جذرية تنقل سوريا إلى التعددية السياسية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ويعتمد ذلك على الوعي الجمعي لطرفي الصراع في سوريا، والذي ينطوي على

خبرة قديمة محملة بإرث مواجهات دامية وخبرة حديثة تقترب في دمويتها من سابقتها، في مشهد يرجح وصول الشعب والنظام إلى نقطة اللاعودة، وبذلك تكون الحوارات التي يجريها النظام تكتيكية وتهدف إلى تقسيم المعارضة وتخفيف الضغوط الخارجية وإعطاء مزيد من الوقت للمعالجة الأمنية، وبالإجمال يرجح أن هذا الخيار قد تم تجاوزه على أرض الواقع من قبل الطرفين.

ب- نجاح الثورة

وذلك بانهيار النظام وإقامة نظام ديمقراطي بديل، ويعتمد هذا السيناريو على عوامل، منها:

- استمرارية الثورة الشعبية وزخمها وتجنبها للعسكرة المبكرة، وقدرتها على تهدئة مخاوف مختلف أطياف المجتمع السوري، وهذا العامل متوافر إلى حد معقول.
- قدرة المعارضة على التنسيق فيما بينها وتشكيل قطب واحد قادر على توظيف الثورة سياسياً لصالح مطالب المتظاهرين، ولا يتوافر هذا التنسيق بشكل كاف حتى الآن.
- المواقف الإقليمية والدولية، وخاصة مواقف كل من تركيا وإيران والولايات المتحدة وروسيا والصين ودول الخليج العربي، وتتراوح هذه المواقف بين الدعم الصريح والسكوت على أفعال النظام، وبين إدانة هذه الأفعال دون فعل حقيقي لتغييرها، ولكن مع مرور الأيام واستمرار النظام بتبني الحل

الأمني في سلوكياته الميدانية تزداد صعوبة الدفاع عن أفعاله، خصوصاً إذا لم تأخذ الثورة طابعاً عسكرياً ولم تدخل قوات خارجية إلى الأراضي السورية.

ومؤخراً تصاعدت حدة المواقف الدولية، حيث طالبت الولايات المتحدة الرئيس بشار الأسد بالتنحي، وفرضت الدول الأوروبية حظراً على صادرات النفط السورية، فيما صدرت تصريحات إيرانية تطالب الحكومة السورية بوقف الدماء، واتهامات لها بعدم الاستجابة للنصائح الإيرانية، فيما حذرت روسيا من (مصير حزين) للأسد، وسحبت كل من السعودية وقطر والكويت والبحرين سفراءها من سوريا، وتقدمت الجامعة العربية بمبادرة للتسوية بين النظام والمعارضة السورية، وتشير هذه التطورات إلى تزايد تضييق الخناق على سلوك النظام السوري الأمني وتآكل الدعم الدولي له.

- تصدُّع النظام، ولا تظهر مؤشرات على تشققات أساسية في بنية النظام، ولعل ذلك عائد إلى وجود طبقة كبيرة شبه منظمة من المنتفعين من النظام طائفياً وحزبياً وغيرها.

وفي حال تحقق هذا السيناريو فيرجح أن تكون آثاره سلبية على كل من إيران وحزب الله، وإيجابية على حركة حماس إذا بقيت محافظة على موقف حيادي من الأحداث.

ت- نجاح النظام في قمع الثورة والاستمرار بالحكم لسنوات قادمة

وذلك باضمحلال التحركات الشعبية، وإعادة إنتاج الأوضاع السابقة بأشكال جديدة، ويعتمد ذلك على تماسك النظام وإصراره على المواجهة، وتشتت المعارضة، وعدم الحسم في الموقف الدولي والإقليمي، وجمود مسار الثورة في ليبيا واليمن، وعلى حصول النظام على دعم اقتصادي يمنع انهياراً شاملاً للاقتصاد السوري.

وفي حال تحقق هذا السيناريو فسيدعم ذلك النفوذ الإيراني في المنطقة، ويقوي شوكة حزب الله في لبنان، ويرجح أن لا تستفيد منه حركة حماس بسبب عدم رضى النظام السوري عن موقفها غير الداعم له في مواجهة الثورة.

ث- الحرب الأهلية وتقسيم سوريا

وذلك بنشوب مواجهات مسلحة واسعة بين طوائف وإثنيات سورية متعددة، وصولاً إلى نشوء كانتونات مقسمة إثنيا وطائفيا، ويعتمد تحقق هذا السيناريو على طول فترة اللاحسم بين الثورة والنظام السوريين، وعلى انقسام الجيش على أسس طائفية، مع ما يستتبعه ذلك من عسكرة للصراع، وعلى احتمال انهيار الاقتصاد السوري.

ومما يؤخر هذا السيناريو سلمية الثورة والشعارات الوطنية التي ترفعها، ومشاركة غالبية الطوائف السورية فيها، إضافة إلى الوعي الشعبي الذي عززته الثورات العربية السابقة ووسائل التواصل الحديثة.

وفي المقابل، يبدو هذا الخيار مفضلاً لدى الطائفيين في حالة عدم القدرة على كسب المعركة؛ إذ إن الاحتماء بالطائفة وإشعال حرب أهلية طويلة سيخلط الأوراق ويوفر الفرصة للرموز الطائفية للإفلات من المحاسبة، ويشار إلى عدة محاولات لإشعال الفتنة في المناطق مختلطة التركيب، مثل اللاذقية وجبلة ومحافظة حمص، فكان الفشل نصيبها في الأغلب.

وفي حال تحقق هذا السيناريو فسوف يشكل خطوة إلى الوراء للسياسة الإقليمية والدولية الإيرانية، ولكنه سيزيد من نفوذها الأمني على الأراضي السورية، ومن قدرتها على إزعاج إسرائيل، والتأثير على قوى إقليمية عديدة، ولإيران خبرة في العمل الفعَّال في ظل الفوضى كما برز في الساحتين الأفغانية والعراقية.

أما حزب الله فيتوقع أن يزيد اعتماده على المقاربة العسكرية في السياسة الداخلية اللبنانية مع ما يحمله ذلك من خسائر على صعيد الشعبية داخل لبنان وخارجه، مع احتمال كبير لامتداد المواجهات الطائفية إلى الساحة اللبنانية.

وبدورها، ستفقد حركة حماس الملاذ الآمن في كل من سوريا ولبنان، وستفقد حليفاً داعماً في السياسة الإقليمية دون بديل، وسيحد التوتر الطائفي من استفادتها من التحالف مع إيران وحزب الله، مما سيزيد حاجتها إلى الدول "السُّنِّية"، مثل تركيا ودول الخليج، خصوصاً في ظل انشغال دول الثورات بشؤونها الداخلية.

ج- تدويل الصراع ودخول قوات أجنبية إلى الأراضي السورية

ويرجح تحقق هذا السيناريو في حال حصول حرب أهلية سورية، وليس قبل ذلك؛ حيث إن تركيا هي الدولة المرشحة لقيادة تدخل كهذا، إلا أنها تخشى من ردة الفعل الشعبية والرسمية العربية، ولذلك فهي تعلق تدخلاً كهذا على مستوى المواجهات في الداخل السوري، وعلى موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية وروسيا والصين.

ويشكل التدخل الدولي العسكري تحدياً بالغ الخطورة للنفوذ الإيراني في كل من سوريا ولبنان والعراق، ولذلك يرجح أن تتخذ إيران موقفاً عدائياً من مثل هذا التدخل، وبأن تسعى إلى رفع كلفته العسكرية والسياسية والاقتصادية على الدول المشاركة فيه.

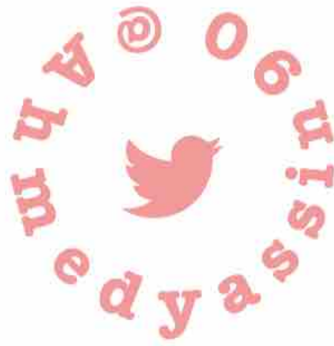
أما حزب الله فسيشكل مثل هذا الخيار تهديداً سياسياً وعسكرياً له، وذلك لأنه يهدد ممر الإمداد العسكري الخاص به، ويجعل الكلمة العليا في حاضنته (سوريا) للدولة التركية والقوى الغربية، ولكن من المشكوك فيه أن ينخرط الحزب في نشاط معادٍ لهذه القوات، وخصوصاً في ظل إشكالياته مع المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري.

وستعاني حركة حماس بدورها من نشوب مواجهة سياسية، وربما أوسع بين القطبين الإقليميين: تركيا وإيران، وكذلك من تمدد النفوذ الإسرائيلي في ظل انشغال الدول الإقليمية الفاعلة بخلافاتها، مما سيدفعها للاعتماد على العمق العربي، وخصوصاً الشعبي منه في مواجهتها مع إسرائيل للفترات اللاحقة.

الفصل الخامس

موقف المملكة العربية السعودية

من الثورات العربية


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

موقف المملكة العربية السعودية

من الثورات العربية

اتسم موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية بالتحفظ إجمالاً، غير أن تعاملها مع كل ثورة كان مختلفاً؛ بناء على قرب هذه الثورة أو تلك من تهديد مصالحها، ففي تونس أبدت السعودية رغبتها في إبقاء الثورة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، ويُعدّ استقبال السعودية للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، بعد رفض أغلب الدول العربية استقباله، انسجاماً مع هذه الرغبة، إذ من شأن إخفاء الرئيس "المخلوع" عن الأنظار أن يهدئ الشرارة التي تبقي الشارع التونسي مشتعلاً بدرجة كبيرة، وقد ظهر ذلك في المحاكمة الغيابية للرئيس التونسي السابق، حيث أبدى الشارع التونسي تفاعلاً أقل مما توقع المراقبون، على الرغم من أن ابن علي كان سبباً في تدهور أوضاع البلاد لأكثر من عقدين.

وبالنسبة للثورة المصرية فقد كان التخوف من جانب المملكة السعودية أكبر، كما كان التعامل معها أكثر تحفظاً، فمصر في عهد الرئيس السابق مبارك كانت العمود الفقري لتيار ما يسمى "الاعتدال العربي" الذي تشكل السعودية رئته، وانهيار نظام مبارك سيفقد السعودية حليفاً قوياً كان يعمل معها في سياقات تضمن لها هامشاً

واسعاً في ممارسة نفوذها في المنطقة، والتخوف الحاصل في السعودية من سقوط نظام مبارك هو أن يأتي نظام جديد في مصر يعيد المعادلة إلى ما كانت عليه إبان مصر الناصرية التي نازعت السعودية مكانتها الإقليمية ونفوذها العربي حين ذاك، والسعودية يزعجها أيما إزعاج أن تنشأ قوة، مثل مصر، تعمل خارج سياسات التنسيق معها، والتي قد تحجم من نفوذها في المنطقة.

على صعيد آخر، ظهر منذ بدايات الثورة في مصر أن التيار الاسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، هو الأبرز والأكثر قوة وتنظيماً، سواء أثناء الثورة أو حتى في مرحلة المخاض الدستوري الذي تعيشه مصر الآن، مما يؤشر إلى أن الإخوان المسلمين قد يكونون من القوى السياسية الأوفر حظاً في رسم المشهد السياسي لمصر في المرحلة المقبلة، وذلك احتذاءً بالنموذج التركي، مع بعض الاختلافات التي تقضيها الخصوصية المصرية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد "النموذج الوهّابي" الذي يسود السعودية، ويُعَدُ من أبرز مقومات النظام الحاكم فيها، فالليبراليون السعوديون، سواء من داخل العائلة الحاكمة أو خارجها، سيرون في هذه التجربة مغذياً واقعياً لطروحاتهم ودعواتهم نحو الإصلاح السياسي والانفتاح على الديمقراطية العصرية، والتي تحمل في تركيبتها نموذجاً سياسياً مغايراً تماماً للنموذج السياسي الحاكم في السعودية، إضافة إلى فقدان السعودية وحدانية التمثيل للمرجعية الدينية في العالم الإسلامي.

وقد حاولت السعودية باستخدام سياسة العصا والجزرة أن تحول دون محاكمة مبارك حتى لا تكون هذه المحاكمة فاتحة لغيرها، فقد حاولت عبر التهديد بطرد العمالة المصرية حيناً، وحيناً آخر عبر إغراء القاهرة بتقديم منح مجزية تصل إلى أربعة مليارات دولار، لتحقيق مسعاها في منع المحاكمة، إلا أن ردة فعل الشارع المصري كانت أعلى صوتاً، ما أجبر المجلس العسكري على الانصياع لإرداة الشعب، وهو ما ألقى في خلد النخبة الحاكمة السعودية أن الواجب عليهم هو عدم معاداة الشعب المصري، وأن مصلحتهم في الانسياق مع مطالبه المشروعة وتطلعاته نحو الديمقراطية والحرية، مع استمرار التحفظ بسبب الخشية من سيطرة الإسلاميين على الحكم فيها في الانتخابات القادمة.

وإذا ما نظرنا إلى موقف السعودية من التحركات الشعبية في البحرين رأينا القدر الكبير من الحساسية، والإصرار في ذات الوقت، على التعامل معها؛ إذ كان تدخلها مباشراً عبر تسيير قطاعات كبيرة من قوات درع الجزيرة إلى البحرين، ذلك أن الحراك في البحرين اتخذ شكله الطائفي منذ بداياته، الأمر الذي مس أكثر القضايا حساسية بالنسبة للنظام السعودي المتمثلة بالصراع التاريخي بين السعودية وإيران حول التغلغل الشيعي في دول الخليج العربي، فتدخل السعودية المباشر والقوي في المسألة البحرينية لم يتأت فقط من كون البحرين واحدة من دول الخليج العربي، وتعتبر حليفاً استراتيجياً للسعودية، وإنما أيضاً من

أن نجاح الحراك الشيعي في البحرين سيحفز المنطقة الشرقية في السعودية ذات الغالبية الشيعية نحو التحرك، وهي المنطقة التي تحتوي على أكبر آبار النفط، فالسكان الشيعة في المنطقة الشرقية سيرون في نجاح الحراك البحريني دافعاً قوياً للتحرك في وجه النظام السعودي مطالبين بحقوقهم المدنية، وقد تأخذهم الأحداث إلى المطالبة بما هو أبعد من مجرد الحقوق المدنية.

وفي اليمن اتخذت السعودية الموقف الحساس ذاته الذي اتخذته في البحرين، وإن كان أقل حدة منه بقليل، فاليمن للسعودية بمثابة الخاصرة الجنوبية، وتشترك معها بحدود طويلة، وتداخل ديمغرافي كبير، وإضافة إلى العائلات اليمنية الكبيرة التي تقطن المناطق الحدودية فإن لوبي العمالة اليمنية في السعودية واسع جداً، ويسيطر على قطاعات صناعية وخدمية مهمة، ولذلك فإن المملكة السعودية ومنذ نشأتها حرصت على مد القبائل اليمنية الكبيرة بالمال حتى تضمن ولاءها، وعملت على إبقاء الحاكم اليمني تحت نفوذها، سواء بالدعم المالي أو السياسي، إلا أنها لم ترغب يوماً في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي تحسباً أن يكون المنافس لها على زعامة النادي الخليجي بما تملكه اليمن من مقدرات بشرية واقتصادية، وحتى جغرافية كبيرة، لو استغلت.

ولذلك؛ فإن الثورة اليمنية حين اندلعت وقاد زمامَها الشبابُ الذين لا يمثلون المعادلة القبلية التي كانت السعودية تتحكم في مدخلاتها ونتائجها، مطالبين بيمن جديد يتمتع بالديمقراطية والحداثة، قامت

السعودية بجهودها الدبلوماسية، وحتى المالية، من أجل الحفاظ على النظام السياسي في اليمني ضمن هذا السياق، فبعد أن رأت أن نظام صالح غير قادر على الاستمرار حاولت السعودية إبقاءه على قيد الحياة لوقت يتسنى لها فيه تجهيز خَلَفٍ له يستطيع أن يُبقي المعادلة معها كما كانت في السابق، فقدمت ما سُميَّ "المبادرة الخليجية" التي تم تعديلها أكثر من مرة لتناسب المقاسات التي طالبت بها الحكومة السعودية، حتى تضمن للرئيس علي صالح خروجاً مشرفاً، على حد تعبيرها.

وبعد عملية القصر الرئاسي التي أصيب بها صالح ومجموعة من كبار مسؤوليه اسقبلته السعودية، ولم تظهره في الإعلام إلا قليلاً لتعيد الكَرَّة معه كما فعلت مع ابن علي، فالمملكة لا تحب أن تعمل بصخب، فلا بد من تهدئة الأجواء السياسية، على الأقل، حتى تتمكن من ترتيب الأمور بما يتوافق مع مصالحها، فهي تعمل على إخراج صالح ولكن عبر إجبارة على توقيع المبادرة الخليجية طيلة هذه الفترة من عمر الثورة، لتثبت أنها ما زالت قادرة على فرض إرادتها على الساحة اليمينة.

والسعودية تخشى من نجاح ثورة اليمن التي قد تأتي بنظام ديمقراطي ينأى باليمن عن النفوذ السعودي ويجعله منافساً لها على زعامة الجزيرة العربية، ذلك فضلاً عن خشية السلطات السعودية الأصيلة من الديمقراطية بحد ذاتها، فكيف إذا تحققت في خاصرتهم

الجنوبية؟! ناهيك عن عدم رضاها عن قيادة جماعة الإخوان المسلمين - تجمع الإصلاح- للحراك السياسي والثورة، واشترطت التفاهم على الرئيس القادم قبل تغيير موقفها، وهو موقف يتم بالتنسيق والتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالثورة السورية، فقد يكون من مصلحة الرياض أن ينهار النظام القائم في دمشق المتحالف مع خصمها اللدود إيران وحزب الله، غير أن تعامل السعودية مع الثورة في سوريا اتسم بالحذر الشديد للسبب ذاته، وهو أن من شأن التحالف القوي بين طهران ودمشق أن يجعل دول الخليج شديدة الحذر في مواقفها تجاه دمشق خوفاً من أن تفتح عليها جبهة مواجهة مع إيران، خصوصاً في ظل أوضاع صعبة تعانيها الولايات المتحدة جراء أزمتها المالية، وهي- أي الولايات المتحدة- الضامن الوحيد لدول الخليج في حال تأزمت علاقاتها مع طهران وانقادت نحو مواجهة معها، حتى ولو كانت من قبيل الحرب الباردة، وموقف السعودية الأخير المتمثل في سحب سفيرها من دمشق لغرض التشاور لا يذهب بعيداً عن موقفها الحذر.

وفي المقابل، فإن السعودية تخشى من نجاح الثورة في إسقاط النظام السوري فيشكل ذلك رافعة قوية للحراك الجاري في الأردن التي تُعَدُّ الحليف الأقوى والأهم في منطقة بلاد الشام، فضلاً عن كونه نظاماً ملكياً يشبه النظام السعودي، مما يفتح الباب أمام التغيير في الأنظمة الملكية بعد أن اقتصر على الأنظمة الجمهورية حتى الآن.

الخلاصة

تقوم معادلة الحكم في السعودية على أربعة محاور؛ أولها: قيادة متوارثة في أبناء عبد العزيز آل سعود، وثانيها: تحالف قوي مع الوهابية الدينية، وثالثها: ترسانة مالية قائمة على النفط، ورابعها: دعم خارجي أمريكي؛ وطابع هذه المعادلة بشكل عام هو الجمود، ومن شأن الديمقراطية والحرية التي تطالب بهما الثورات العربية أن تكسر هذا الجمود وأن تخلخل المعادلة بكليتها أو أجزاء من مكوناتها، الأمر الذي قد يكون من نتائجه زعزعة الحكم، ومن هنا تُفهم الحساسية المفرطة في تعامل النظام السعودي مع الديمقراطية بحد ذاتها، وحتى مع بوادر التحركات التي جرت في المجتمع السعودي.

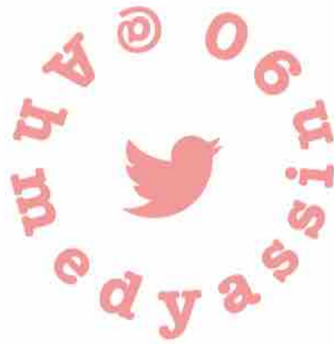
بالطبع تنظر السعودية بحساسية أيضاً لتزايد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في الحكومات الجديدة، وتشك في قدرتها على احتواء توجهاتها السياسية كما في تجربة السودان وحركة حماس، ولذلك فهي لا تريد أن ترى حكومة يقودها الإخوان المسلمون في المنطقة تمثل لها تحدياً قيادياً، ومنافساً على نفوذها في المنطقة، وقد تتحالف تلك الحكومة مع تركيا لتشكل قوة إقليمية كبيرة، وبرغم قناعتها بالمخاطر التي يمثلها التهديد الإيراني للخليج، فإن السعودية لم تتمكن من تحديد طبيعة التحدي وكيفية مواجهته في ظل هذه الثورات العربية التي تعتبر إيران نفسها من أكبر الخاسرين فيها، وإن أعلنت في الإعلام غير ذلك.

ولذلك فإن موقف السعودية بحاجة إلى مراجعة وإعادة بناء، يأخذ بالاعتبار التخوفات، دون مبالغة، ولكنه يستند إلى مستقبل تشارك فيه قوى جديدة وخاصة الإسلامية منها، ولا تملك المملكة السعودية إلا التفاهم، وربما التحالف معها على أسس وقواسم مشتركة، وبخلاف ذلك فإن الموقف السعودي سيبقى جامداً يراهن على عوامل ومقومات لم تعد حاكمة في المشهد السياسي لمستقبل المنطقة.

الفصل السادس

تقدير موقف

ما بعد الثورات العربية


@Ahmedyassin90

الفصل السادس

تقدير موقف ما بعد الثورات العربية

يشير المشهد السياسي الحالي إلى أن الاستراتيجية الأمريكية التي تعمل في المنطقة العربية على منع الثورات والإبقاء على الاستقرار قد تلقت ضربة قاسية، كما أن حلفاء الولايات المتحدة يمرون بواحدة من أضعف لحظاتهم بعد تمدد الربيع العربي، الثورات العربية، على مساحات واسعة من الدول العربية، مما يفتح شهية القوى الراغبة بالتغيير لانتهاز الفرصة والمضي باتجاه تحقيق مطالبها حتى النهاية، إلا أن المشهد يشير أيضا إلى تعثر بعض الثورات وتأخر بعض البلدان عن دخول مشروع التغيير الجذري، وهذا ما يدعو إلى دراسة أسباب التعثر ووسائل تجاوزها واقتراح رؤية استراتيجية توجه الحراك في مختلف الدول.

كما أن التغير الجذري في المسارات السياسية للدول التي شهدت الثورات يدعو إلى استقراء أبرز التحولات والتحديات السياسية، واقتراح السياسات الملائمة لمواجهة استحقاقات مرحلة إتمام الثورات، واستكمال التغيير في مختلف مناحي الحياة.

ويمكن تقسيم الدول العربية تبعاً لواقع الثورات إلى ثلاث مجموعات:

أ- دول المرحلة الثانية من الثورة، والتي أنجزت تغيير رأس النظام

وتسعى إلى إتمام التغيير، مثل تونس ومصر وليبيا، وينبغي أن تكون الرؤية الاستراتيجية الحاكمة لها هي: الحفاظ على الثورة عبر الانتقال السلمي والطبيعي من مرحلة إلى أخرى، وصولا إلى تحقيق أهداف الثورة، والحفاظ على الثورة من القوى المضادة.

ب- دول المرحلة الأولى من الثورة، والتي ما تزال الثورة فيها تسعى إلى الإطاحة بالنظام وتعديل تركيبته وسلوكه السياسي إلى درجة كبيرة، مثل اليمن وسوريا، والرؤية الاستراتيجية التي تحكمها هي: مساعدة الحالة الثورية على تحقيق الأهداف الأساسية والعليا للثورة بكل الوسائل المساعدة الممكنة.

ت- دول تترقب الثورة، وتعتمد الرؤية الاستراتيجية على محاولة إدخال هذه الدول في الحالة الثورية، مع الأخذ بالاعتبار الفروق بين هذه الدول، ومساعدة ظاهرة الانتشار السياسية لكي تفعل فعلها الطبيعي في إنجاز عملية التغيير الثورية.

ونظراً لتشابه الأوضاع في الدول العربية، والتي أدت إلى قيام الثورات، فإن بقية الدول العربية قابلة بدرجة أو بأخرى لحصول ثورات فيها بعوامل داخلية وخارجية، خاصة في حال تلكؤها عن التقاط الرسالة والمسارعة إلى الإصلاح والحرية ومحاربة الفساد.

١. أبرز التحولات

أدت الثورات العربية إلى العديد من التحولات في المشهد السياسي العربي، ومنها:

أ- ازدياد يأس الشعوب من وعود الإصلاح، وإيمانها بالثورة، خاصة في الدول غير الملكية.

ب- بروز الجماعية بدل الفردية في سلوك الشعوب العربية.

ت- ازدياد دور الرأي العام في صناعة سياسات الدول العربية.

ث- اختلاف البيئة الاستراتيجية للصراع العربي- الإسرائيلي لصالح المشروع العربي.

ج- تزايد تهديد نفوذ الولايات المتحدة وتغيير بعض تحالفاتها.

٢. الفرص

فيما أنتجت هذه الثورات العديد من الفرص لشعوب المنطقة، ومنها:

أ- اقتراب حلم قيام منظومة عربية من التحقق بناء على أشكال الديمقراطية المتشابهة للدول العربية مستقبلا، وعلى شعور الشعوب العربية بوحدة التحديات والهدف والمصير.

ب- التحول في ميزان القوى لغير صالح إسرائيل والولايات المتحدة.

ت- احتمال تغير موقف أوروبا من سياسات إسرائيل في حال نجاح الحركة الديمقراطية العربية، واستمرار التحول في الرأي العام الشعبي الأوروبي.

أولاً: دول المرحلة الأولى من الثورة

بدراسة ظاهرة استعصاء التغيير في دول المرحلة الأولى من الثورة (اليمن وسوريا)، يمكن رصد العديد من الأسباب، ومنها:

١. لجوء أنظمة الحكم إلى مواجهة حركة الجماهير بمختلف أنواع الأسلحة، وبحركة جماهيرية ذات بعد عشائري أو حزبي أو طائفي.

٢. التحكم الخارجي بمسار الثورة كما هو واضح في ليبيا، وبدرجة أقل في اليمن.

٣. الدور السياسي والاجتماعي للقاعدة الاجتماعية للأنظمة السياسية، والتي ترتكز على الأعداد الضخمة من المنتفعين منها، وخصوصاً العاملين في أجهزتها الأمنية والعسكرية والمرتبطين بها جزئياً أو طائفياً.

وثمة اتجاهات في قوى الثورة لمقاومة التحكم الخارجي بمسار الثورة وزيادة الاعتماد على الشعب، وتجنب السقوط في فخ عسكرة الثورة، وفخ الفتنة على أي أساس كانت، وتحييد أكبر قدر ممكن من المعادين للثورة، وطمأنة أصحاب المصالح من رجالات النظام والحزب الحاكم على مستقبلهم.

ثانياً: الدول التي تنتظر الثورة

وفي الدول التي تنتظر الثورة يبرز دور دول الخليج، وخصوصاً السعودية، في إعاقة وصول الثورة إلى هذه الدول، كما يبرز تفرق المعارضة والافتقار إلى شعار جامع وجاذب للمواطنين للالتفاف حوله.

وتقترح بعض أطراف المعارضة في هذه الدول أفكاراً جديدة لتطوير الحالة فيها، ومن أبرزها:

١-توحد قوى المعارضة على القاسم المشترك الأكبر فيما بينها.

٢-الاختيار الحكيم للشعار الذي يمكن أن يجمع الشعب، واعتبار وحدة الشعار والهدف منطلقا للنجاح لإحداث التغيير.

٣-التعويل على الشعوب عموماً، وعلى الشباب خصوصاً، في التغيير، وعدم التوقف عند طلب الإصلاح من الأنظمة على سبيل المنحة.

٤-السعي إلى توسيع قاعدة المشاركة في أي حراك شعبي من ناحية الكم والنوع والرقعة الجغرافية.

٥-محاولة بدء الاختراق من الأقاليم (المحافظات)، حيث تضعف القبضة الأمنية مقارنة بالعاصمة.

٦-اعتماد أسلوب الاعتصام المفتوح الذي أظهر نجاعته في الضغط على الأنظمة.

٧- تضييق الخناق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بترهيب المواطنين.

٨-السعي لكسر هيبة الأنظمة الفاسدة، إذ إنها تحكم بالهيبة وليس بالقوة؛ ففي الوقت الذي يتحرك فيه ١٠٪ فقط من الشعب للمطالبة بحقوقه تفشل أمامه مختلف أجهزة الأمن؛ فهي غير مجهزة لمواجهة هذه الأعداد من المحتجين.

ثالثا: دول المرحلة الثانية من الثورة

أ- التحديات

أما في دول المرحلة الثانية من الثورة فتبرز الكثير من التحديات

على الصعيدين الداخلي والخارجي:

- **داخلياً**

- إتمام عملية التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي تحيط به الشكوك بفعل انقسام قوى الثورة بعد إتمام المرحلة الأولى منها إلى إسلاميين وعلمانيين وليبراليين وقوميين، وتسابق هذه القوى لقطف ثمار الثورة قبل نضجها بدلاً من التفرغ لاستكمال الثورة.
- الشكوك بخصوص تسليم الجيش السلطة للمدنيين ودسترة دوره وتجنب سيطرته على أنظمة ما بعد الثورة.
- خطر إعادة إنتاج الاستبداد سواء على يد العلمانيين أو الإسلاميين*.
- خطر الانحدار إلى الفوضى بفعل عدة عوامل، منها: زيادة الاستقطاب السياسي والديني، ودخول القوى المتطرفة على خط الثورات، والتوقعات المرتفعة للأثر الاقتصادي للثورات والتي أنتجت طوفان المطالب الفئوية، وموقف إسرائيل والغرب الذي قد يرى في إثارة "الفوضى الخلاقة" مخرجا لأزمته في

*وإن استفاد الإسلاميون من الثورات على المدى القصير فإن سيادة النهج الديمقراطي قد لا يكون لصالحهم على المدى المتوسط والبعيد ما لم يراجعوا نظرتهم إلى الديمقراطية ويعدلوا بنى حركاتهم وآليات صنع القرار فيها.

التعامل مع الثورات العربية.

- **خارجياً**

- المساعي الغربية للتحكم بمسار الثورات وبسياسات دول المرحلة الثانية من الثورات، وذلك بعدة طرق، منها:
  - جهود إعادة تشكيل النخب السياسية والاقتصادية بما يدعم مصالحها ومصالح إسرائيل، والضغط لتأخير أي انتخابات تفادياً لسيطرة الإسلاميين.
  - مساومة الإسلاميين على قبول السلام مع إسرائيل مقابل التسليم بشرعيتهم في النظم السياسية الجديدة.
  - استخدام القروض والمنح لفرض السياسات الاقتصادية لهذه الدول قبل تبلور حكومات وطنية منتخبة بما يرهن اقتصادها للغرب، وبما يدعم استمرار هيمنة النخبة الاقتصادية الموالية له على الاقتصاد، ويشار في هذا الصدد إلى اجتماع قمة دول الثماني بتاريخ ٢٦-٢٧ أيار/ مايو ٢٠١١ الذي أعلن عن تخصيص نحو ٢٠ مليار دولار لكل من مصر وتونس على شكل قروض ومنح واستثمارات.
- تحدي بناء علاقة متوازنة مع الغرب، مع القراءة الصحيحة للقبول الواقعي بالتدخل الغربي في ليبيا الذي رأوا فيه حماية للشعب الليبي من بطش النظام السابق.
- احتمال اندلاع حرب مبكرة مع إسرائيل على جبهة أي من

غزة أو لبنان أو إيران، مع ما يحمله ذلك من تداعيات على الثورات، بما قد يدفعها إلى الأمام أو يعيق عملية التغيير فيها بسبب الحشد للمواجهة.

ب- السياسات المقترحة

أما السياسات المقترحة لدول المرحلة الثانية من الثورات فأبرزها:

- **داخلياً**

- السعي لبناء دول ديمقراطية مدنية تعددية تشاركية لا تعادي الجيش والغرب والأقليات، وذلك وفقا للمفردات التالية:

١- تحكيم الإرادة الشعبية في تحديد المرجعيات واختيار شكل الحكم وسلطاته، وفي الفصل فيما يعترض طريق القوى الوطنية من خلافات، دون ربط الرجوع لهذه الإرادة بأي شروط، وتجنب تقديم أي مصلحة فئوية أو حزبية على هذه الإرادة.

٢- تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر.

٣- تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى الثورة بعد التغيير.

٤- وضع ضوابط دستورية للتشريعات القانونية بما يحول دون تعدي أي فرد أو أغلبية أو أقلية على حقوق الآخرين وحرياتهم.

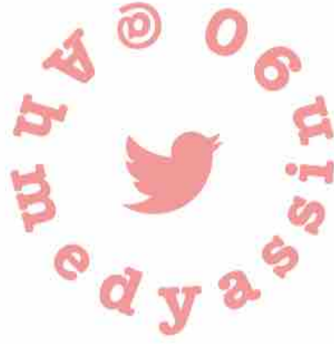
- السعي لتخفيف الانقسام والاستقطاب السياسي بطرق، منها التركيز على القواسم المشتركة بين قوى الثورة، مثل الكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والتداول السلمي للحكم ومحاربة الفساد والفصل بين السلطات، وإحياء روح الأمة وثقافتها ببعدها الحضاري، وانخراط مختلف الفرقاء في جبهات عريضة متعددة المشارب الإيديولوجية، وتجنب انفراد أي طرف بإدارة شؤون أي دولة، لما يحمله ذلك من مخاطر الفشل والاستبداد، والتوافق على مفهوم الديمقراطية باعتبارها طريقة الوصول إلى السلطة وضمانة منع الاستبداد، فيما يتحدد المضمون الاجتماعي والثقافي وفقا لثقافات الشعوب واتجاهاتها الدينية والأخلاقية كما تحددها هي وليس أي طرف سياسي.
- تجنب استعداء الجيش والتوافق على تحديد دوره في الدستور بما يجعله حارسا للدولة وليس لشكل معين من النظام السياسي.
- بذل جهود مكثفة من قبل قوى الإسلام السياسي لمواجهة طروحات التطرف لدى بعض القوى الإسلامية الأخرى.
- بناء الثوار لقوى منظمة قادرة على توجيه الثورة نحو أهدافها الأساسية، والاعتماد في ذلك على دور الطبقة الوسطى عبر تنشيط دور النقابات والاتحادات بعد إلغاء تبعيتها للسلطة التنفيذية، مع تشجيع هذه الطبقة على تشكيل أحزاب سياسية

تعبر عن أفكارها ومصالحها.

- **خارجياً**

- بناء علاقة متوازنة مع الغرب، بحيث لا تغتر قوى الثورة بمواقفه المعلنة الداعمة للثورات من جهة، وتتجنب استعداءه من جهة أخرى، خصوصاً في المراحل الأولى التي تشهد تشكيل النظام السياسي الجديد.
- تعزيز العلاقة مع الجوار الإقليمي، والاستفادة من التنافس بين تركيا وإيران والولايات المتحدة وأوروبا على الأدوار الإقليمية، ومن دعم تركيا لقيام ديمقراطيات عربية متصالحة مع ثقافة الأمة العربية والإسلامية.

الخلاصـــة


@Ahmedyassin90

الخلاصـة

١. المشهد السياسي للمنطقة بعد الثورات

تنقسم الدول العربية بعد الربيع العربي إلى ثلاث مجموعات: دول المرحلة الثانية من الثورة، والتي أنجزت تغيير رأس النظام وتسعى إلى إتمام التغيير، مثل تونس ومصر وليبيا، ودول المرحلة الأولى من الثورة، والتي ما تزال الثورة فيها تسعى إلى الإطاحة برأس النظام والمحيطين به، مثل اليمن وسوريا، ودول تترقب الثورة مثل معظم ما تبقى من الدول العربية.

وأدت الثورات العربية إلى العديد من التحولات في المشهد السياسي العربي، ومنها: ازدياد يأس الشعوب من وعود الإصلاح وإيمانها بالثورة، وبروز الجماعية بدل الفردية في سلوك الشعوب العربية، وازدياد دور الرأي العام في صناعة سياسات الدول العربية، واختلاف البيئة الاستراتيجية للصراع العربي- الإسرائيلي، وتهديد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وتغيير بعض تحالفاتها.

كما أنتجت هذه الثورات العديد من الفرص لشعوب المنطقة؛ ومن أبرزها: اقتراب حلم قيام منظومة عربية من التحقق، والتحول في ميزان القوى لغير صالح إسرائيل والولايات المتحدة، واحتمال تغير موقف دول أوروبا من سياسات إسرائيل في حال نجاح الحركة الديمقراطية العربية، واستمرار التحول في الرأي العام الشعبي الأوروبي.

٢. العقدة في طريق الثورات

أ- العقدة في الثورة السورية

تكمن عقدة الثورة السورية في تركيبة النظام الحاكم فيها القائم على حكم الحزب الواحد مدعوماً من فئة اجتماعية؛ حيث عملت هذه الفئة طيلة فترة توليها السلطة على تعزيز مكتسباتها على حساب الآخرين في أغلب القطاعات الأمنية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما أفضى إلى تضخم في حجم الامتيازات الممنوحة لها، فالنظام الحاكم يرى أن في الإصلاحات التي تطالب بها الثورة طريقة لإقصائه عن سدة الحكم نهائياً، على اعتبار أنه في مواجهة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري من السُّنة، ولذلك فقوى الشد العكسي في النظام ترى أن يخوض النظام معركة وجودية، ولا يأبه لمسميات من قبيل المشاركة السياسية أو التداول السلمي للسلطة لمعرفته أنه في حال تم اقصاؤه عن الحكم عن طريق هذه الإصلاحات فمن المرجح أن لا يعود إليها مجدداً.

وفي المقابل، واجهت المعارضة طوال حكم حزب البعث عقبات عديدة أجبرت كثيراً من قياداتها على الهجرة خارج سوريا، ما أصابها بالضعف، وهو ما انسحب عليها حتى اندلاع الثورة؛ حيث ما زالت المعارضة تعاني من غياب الرؤية السياسية الجامعة والافتقار إلى التنظيم والوحدة السياسية، إضافة إلى التباين الحاصل بين مكوناتها، والذي قد يضعف حضورها على الساحة السياسية، فهناك توجس لدى الليبراليين من سيطرة الإسلاميين، إضافة إلى خوف الأكراد من الاستحواذ العربي.

ب- العقدة في الثورة اليمينة

تكمن العقدة في الثورة اليمينة في سيطرة الرئيس صالح وأقاربه على مفاصل القوة في النظام الحاكم واستئثارهم بأهم الأجهزة الرسمية، فرغم غياب شخص الرئيس صالح عن الساحة اليمينة للعلاج في السعودية بعد محاولة الاغتيال، وهو الأمر الذي راهنت عليه قوى الثورة لانهيار النظام، إلا أن النظام بقي متماسكاً.

أما عن الموقف السعودي فقد بقي على حاله في الحفاظ على الوضع الراهن إلى حين الانتهاء من الترتيبات التي تجريها لضمان بديل مناسب عن صالح، من شأنه الحفاظ على مصالحها ونفوذها في اليمن، ويبدو أن الموقف الأمريكي متساوق مع الموقف السعودي رغم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة من أجل الإسراع في عملية الانتقال السلمي للسلطة خوفاً من تفشي خطر تنظيم القاعدة في اليمن وتحوله إلى أفغانستان أخرى.

وما زال دور اللاعبين غير الرسميين في الثوة اليمينة، خصوصاً أحزاب اللقاء المشترك والحراك الجنوبي، غير متجانس، ويشهد تباينات كثيرة، فالمجلس الوطني الذي انبثق عن اللقاء المشترك مؤخراً عارضته قوى الحراك الجنوبي على اعتبار أن تمثيلهم فيه لا يتوافق مع الحجم الحقيقي لهم، إضافة إلى عدم التشاور معهم على الأسماء التي اعتمدت لتمثيلهم، الأمر الذي أظهر ضعف التنسيق بين القوى الرئيسة المحركة للثورة والمغذية لها، وهو الأمر الذي يمنح النظام هامشاً مريحاً للمناورة واللعب

على هذه التباينات لإضعاف الثورة أو الالتفاف عليها، وإذا كان الحوثيون قد وقفوا إلى جانب الثورة، وهو الأمر الذي أفقد النظام ذريعة استغلالهم من أجل تخويف المجتمع اليمني منهم لتعزيز شرعيته، فإنه- أي النظام- قد وجد في تنظيم القاعدة ضالته لتعزيز شرعيته، وذلك عبر تخويف الغرب من خطر انتشارهم في المدن اليمنية، وذلك حتى يضمن الدعم الخارجي أو أن يخفف الضغوط من قبل المجتمع الدولي.

٣. السياسات المتداولة لإنجاز الثورات

- في دول المرحلة الأولى من الثورات: ثمة سعي لمقاومة التحكم الخارجي بمسار الثورة وزيادة الاعتماد على الشعب، وتجنب السقوط في فخ عسكرة الثورة وفخاخ الفتنة على أي أساس كانت، وتحييد أكبر قدر ممكن من المعادين للثورة، وطمأنة أصحاب المصالح من رجالات النظام والحزب الحاكم على مستقبلهم.
- وفي الدول التي تنتظر الثورة: تسعى قوى الثورة إلى التوحد على القاسم المشترك الأكبر فيما بينها، والاختيار الحكيم للشعار الذي يمكن أن يجمع الشعب، والتعويل على الشعوب عموماً وعلى الشباب خصوصاً في التغيير، وعدم التوقف عند طلب الإصلاح من الأنظمة كمنحة، والسعي إلى توسيع قاعدة المشاركة في أي حراك شعبي من ناحية الكم والنوع والرقعة

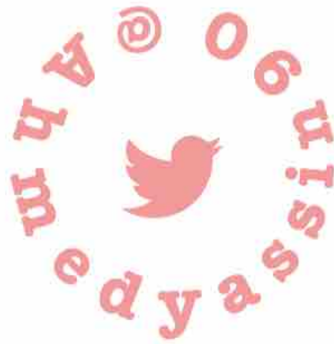
الجغرافية، ومحاولة بدء الاختراق من المحافظات حيث تضعف القبضة الأمنية مقارنةً بالعاصمة، واعتماد أسلوب الاعتصام المفتوح، وتضييق الخناق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بترهيب المواطنين، والسعي لكسر هيبة الأنظمة الفاسدة.

- أما السياسات المتداولة لدول المرحلة الثانية من الثورات فأبرزها السعي لبناء دول ديمقراطية مدنية تستند إلى ثقافة الأمة ودينها ولا تعادي الجيش والغرب والأقليات، والسعي لتخفيف الانقسام والاستقطاب السياسي، وتحجيم طروحات التطرف، وبناء قوى منظمة قادرة على توجيه الثورة نحو أهدافها الأساسية، وبناء علاقة متوازنة مع الغرب، وتعزيز العلاقة مع الجوار الإقليمي، والاستفادة من التنافس بين تركيا وإيران والولايات المتحدة وأوروبا على الأدوار الإقليمية، ومن دعم تركيا لقيام ديمقراطيات عربية متصالحة مع ثقافة الأمة العربية والإسلامية.

قائمة التعريف بالمشاركين

(مرتبة هجائيا)

الاسم	الصفة
أ. إبراهيم عبد الكريم	باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية- فلسطين
أ. جواد الحمد	مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط
د. خيري عمر	أستاذ علوم سياسية ومحلل استراتيجي- مصر
د. عبد الحميد الكيالي	مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية- مركز دراسات الشرق الأوسط
أ. محمد الجمل	باحث وكاتب- الأردن
د. مروان الأسمر	أستاذ علوم سياسية- الأردن
أ. نبيل برغال	مساعد باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط


@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين



شهرية الشرق الأوسط

دراسات استراتيجية

تقدير موقف الثورات العربية



إبراهيم عبد الكريم
جواد الحمد
خيري عمر
عبد الحميد الكيالي
محمد الجمل
مروان الأسمر
نبيل برغال

٢٣

MESC مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن